مجلّة جامعة عدن للعلوم الانسانيّة والاجتماعية
EJUA-HS Vol. 6 No. 4 (2025)
https://doi.org/10.47372/ejua-hs.2025.4.486
ISSN: 2708-6275

مقالة بحثية

تصيير المساعدات الإنسانية الإغاثية سلاحًا لحرب وقمع وإبادة الشعوب المحتلة (مؤسسة غزة الإنسانية أنموذجا 2025)

خولة المهندي[1]،*، و راكز العرود[2]

[1] رئيسة ومؤسسة جمعية أصدقاء البيئة وبرنامج ريم لقادة البيئة الصغار، البحرين.
[2] مدير الشئون الثقافية والتراثية في بلدية الكرك الكبرى، الأردن.

* الباحث الممثل: خولة المهندي؛ البريد الالكتروني: 1.efs.bahrain.1@gmail.com

استلم في: 01 نوفمبر 2025 / قبل في: 17 نوفمبر 2025 / نشر في: 31 ديسمبر 2025

المُلخّص

تناولت الدراسة استغلال الأعمال الإنسانية كسلاح حرب ضد المدنيين العزل لتكريس الاحتلال وجرائمه من خلال أنموذج ما يسمى بمؤسسة غزة الإنسانية. وما شكلته آليات ومراكز توزيع المساعدات من قبل تلك المؤسسة من ممارسات تخالف أصول العمل الإغاثي والقانون الدولي، ومن تعامل غير إنساني واعتداءات وجرائم مروعة. وبينت الدراسة أهمية المساعدات الإنسانية في القانون الدولي الإنساني وقت الحروب، واستكشفت ماهية ودور وأهداف تلك المؤسسة في القطاع، وكيف تم استغلال المساعدات الإنسانية الإغاثية كسلاح حرب ضد شعب مجوع على حافة الانهيار، وتجيير الغطاء الإغاثي للمؤسسة كداعم لمخطط الاحتلال ومروج لسرديته. حيث بينت الدراسة أن مراكز توزيع المساعدات والطرق التي تسلكها القوافل الإغاثية في قطاع غزة وآلية عملها وإدارتها من قبل الاحتلال بالنيابة أو بالتشارك مع المؤسسة شكلت نقاط امتهان للكرامة الإنسانية، وممارسات عنف وجرائم مروعة وتعامل غير إنساني وفخاخ للقتل وارتكاب جرائم حرب ضد أطفال ونساء ورجال على حافة الانهيار من التجويع الشديد على مدى أشهر. أكدت الدراسة عدة توصيات أهمها توصية المنظمات الإغاثية والحقوقية بوقف عمل هذه المؤسسة المشبوهة ومحاسبتها على كل ممارستها المشينة والإجرامية، وكذلك وضع آليات ومعايير لاعتماد أي مؤسسة إغاثية في مناطق الكوارث وتطبيق ذلك تحت إشراف أممي غير قابل للاستحواذ من قبل أي سلطات محتلة أو خارجية.

الكلمات المفتاحية: إبادة تحت الحصار؛ فلسطين؛ تسليح الماء والغذاء؛ مجاعة من صنع الإنسان؛ جرائم حرب.

المقدمة:

يدرس البحث استغلال المساعدات الإنسانية الإغاثية كسلاح حرب لتكريس الاحتلال وجرائمه من خلال نموذج ما يسمى بمؤسسة غزة الإنسانية. تحظى المساعدات الإنسانية بأهمية كبيرة في القانون الدولي الإنساني وقت الحروب، وقد أدت حرب الإبادة التي يشنها الاحتلال منذ 2023 إلى أوضاع إنسانية حرجة للمواطنين في غزة ما فاقم الحاجة الماسة للمساعدات الإنسانية لاسيما فيما يتعلق بالماء والطعام، على الأخص بعد نجح الاحتلال في تقويض عمل المؤسسات الإغاثية المتمرسة التي كانت تقدم الإغاثات الإنسانية لشهب مشرد في أرضه تحت الاحتلال منذ عقود مثل منظمة أونروا، ويمنع دخول أي مساعدات إنسانية لإغاثية ثم يفرض بالقوة كيانا مشبوها دخيلا على المؤسسات الإغاثية تحت مظلة ما يسمى بمؤسسة غزة الإنسانية التي انتهجت سياسات استهجنها النظام الاغاثي العالمي وفق اليات تزيد من معاناة الشعب المجوع وتدعم أجندة المحتل في الإبادة والتنكيل والتهجير لأهل غزة، لتتحول مراكز تقديم المساعدات إلى فخاخ للقتل والاختطاف والتعامل اللاإنساني، تزداد حصيلة ضحاياها كل يوم، مع عدم وجود أي بدائل أخرى للحصول على الطعام.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من أن المساعدات الإنسانية تُعد من أهم أدوات التخفيف من المعاناة الإنسانية في أوقات النزاعات المسلحة والكوارث الإنسانية، إلا أنها في بعض السياقات أصبحت تُستخدم كوسيلة غير مباشرة لتكريس احتلال أراضي الشعوب المتضررة من تلك الكوارث وشرعنة ممارسات ذلك الاحتلال القمعية أو الإجرامية ضد تلك الشعوب. تكمن مشكلة الدراسة في كيفية استغلال المساعدات الإنسانية الإغاثية كسلاح حرب لتكريس الاحتلال وجرائمه تحت غطاء ما يسمى بمؤسسة غزة الإنسانية، كأداة غير مباشرة لتكريس الاحتلال الإسرائيلي وشرعنة جرائمه في قطاع غزة. ومن هنا ستتم الإشارة لها بلفظ "المؤسسة".

أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية الدراسة في نطاقين علمي نظري وعملي تطبيقي:

الأهمية النظرية (العلمية): قد يكون لهذه الدراسة فائدة في رفد المكتبات الأردنية والعربية وكذلك البلديات في الأردن ومنطقة الخليج العربي والمختصين والمهتمين لما لهذه الدراسة من أهمية في بيان استخدام المساعدات الإنسانية الإغاثية كسلاح حرب لتكريس الاحتلال وجرائمه، ودور مايسمى بمؤسسة غزة الإنسانية ذلك.

الأهمية التطبيقية (العملية): مع تزايد الاهتمام العربي والعالمي بدعم المؤسسات الإغاثية مع اعتمادها كمصدر لاستقاء ونقل مايعد حقائق من تصريحاتها وتقاريرها، تبرز الأهمية العملية للدراسة من خلال نقاش واقع وحيثيات استغلال المساعدات الإنسانية الإغاثية كسلاح حرب لتكريس احتلال الشعوب والتنكيل بها (مؤسسة غزة الإنسانية نموذجا 2025). وتنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تُعالج قضية معقّدة تمسّ جوهر العلاقة بين العمل الإنساني والقانون الدولي من جهة، والواقع السياسي للاحتلال والهيمنة على مصير شعب يرزح تحت الاحتلال والحصار الخانق، من جهة أخرى، وآثار ذلك على الضحايا الذين من المفترض أن العمل الإنساني موجه لغوثهم. فمع تصاعد الأزمات الإنسانية إقليميا وعالميا كما يجري في قطاع غزة نتيجة الحرب والحصار، فقد برزت كيانات مثل "مؤسسة غزة الإنسانية"، تحت غطاء إغاثي إنساني، بينما هي تعمل في سياق سياسي وتجسسي وعسكري مشبوه.

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. بيان أهمية المساعدات الإنسانية في القانون الدولي الإنساني وقت الحروب.
2. التعرف على ماهية ودور وأهداف مايسمى بمؤسسة غزة الإنسانية ("المؤسسة") في قطاع غزة.
3. بيان عملية استغلال المساعدات الإنسانية الإغاثية كسلاح حرب ومبرر للاحتلال.

اسئلة الدراسة:

سعت الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما هي أهمية المساعدات الإنسانية في القانون الدولي الإنساني وقت الحروب؟
2. ما هو دور وأهداف "المؤسسة" في قطاع غزة؟
3. كيف استغلت "المؤسسة" إدارة تقديم المساعدات الإنسانية كسلاح حرب ومبرر للاحتلال؟

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة في الوصول إلى نتائجها على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره من أكثرِ المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، إذ يشمل الوصف الواقعي الدقيق للظواهر والوقائع والمعطيات والتحليل المتعمق بناء على جمع المعلومات الشاملة والمفصلة حول الظاهرة الإنسانية قيد الدراسة، لتكوين فهم للعلاقات والروابط بين العوامل قيد الدراسة والوقوف على الأسباب والمؤشرات للوصول إلى نتائج منطقية.

خطة الدراسة:

يتكون البحث من أربعة مباحث إضافة للخاتمة والنتائج والتوصيات. المبحث الأول يعنى بأهمية المساعدات الإنسانية في القانون الدولي الإنساني وقت الحروب، بينما يدرس المبحث الثاني الوضع في غزة والحاجة الماسة للمساعدات الإنسانية من خلال مطلبين: أهمية المساعدات الإنسانية الإغاثية لغزة وتقويض عمل المؤسسات الإغاثية المتمرسة فيها بفعل الاحتلال. المبحث الثالث يدرس ماهية ودور مايسمى بمؤسسة غزة الإنسانية في قطاع غزة متعمقا في شبهات وتساؤلات حول تلك المؤسسة، آلية عمل المؤسسة، وفرضها بالقوة وتعطيل البدائل، كثلاثة مطالب للمبحث. لنصل إلى المبحث الرابع الذي يركز على حيثيات استخدام المساعدات الإنسانية الإغاثية كسلاح حرب وذريعة للاحتلال محتويا على 12 هدفا لذلك الاستغلال والذي حوى 22 عيبًا تشغيليًا للمؤسسة حرفها قصدا عن الأهداف الإغاثية المعلنة، وذلك لتحقيق ذلك الاستغلال. ويختتم البحث بعشر نتائج و13 توصية، مستخدما نحو مئة مرجع باللغتين العربية والإنجليزية.

المبحث الأول: أهمية المساعدات الإنسانية في القانون الدولي الإنساني وقت الحروب

المساعدات الإنسانية الإغاثية: هي مجموعة من المبادرات والأنشطة التي تقوم بتنفيذها منظمات او مؤسسات دولية تهدف إلى إنقاذ أرواح الناس وقت الازمات والحروب، وتساعد في التخفيف من معاناتهم، وصون كرامتهم أثناء الكوارث الطبيعية أو النزاعات المسلحة، وضمان معاملة الأفراد بطريقة إنسانية في جميع الظروف دون تمييز على أساس العرق أو الدين أو الانتماء السياسي (جميل، 2009 :45). تُعد المساعدات الإنسانية بالغة الأهمية في أوقات الحرب، ويُقرّ القانون الدولي بدورها الحيوي في حماية المدنيين وتخفيف معاناتهم. ويُلزم القانون الدولي الإنساني أطراف النزاع بالسماح بمرور الإغاثة الإنسانية للمدنيين المحتاجين وتسهيله بسرعة ودون عوائق، مع التأكيد على تقديم المساعدة

بنزاهة بناءً على الحاجة فقط. ويشمل ذلك ضمان سلامة وحرية تنقل العاملين في المجال الإنساني، وحماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الطبي والإنساني (عبدلي، حداد،2021 :332).

وتُعدّ المساعدات الإنسانية موضوعًا يمكن تناوله من خلال قواعد إدارة ممارسات النزاعات أو قواعد معاملة الأشخاص الخاضعين لسلطة طرف في نزاع مسلح. ويرجع ذلك إلى أن المساعدات الإنسانية تُفيد أيضًا بشكل كبير الأشخاص غير المحميين، حيث أن أحد مرجعيات الأحكام المتعلقة بها يكمن في حظر تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب، ويترتب على هذا الحظر أن القانون الدولي الإنساني يُقر بحق السكان المدنيين في الدولة المتضررة من نزاع مسلح في تلقي المساعدات الإنسانية. وتُنظم القواعد التي تُنظم المساعدات الإنسانية، على وجه الخصوص، شروط تقديم المساعدات الإنسانية في شكل أغذية أو أدوية أو معدات طبية أو غيرها من الإمدادات الحيوية الأساسية، إلى المدنيين المحتاجين. وبينما يجب التمييز بين النزاع المسلح الدولي والنزاع المسلح غير الدولي بموجب قانون المعاهدات، فإن القاعدة العرفية، كما صيغت في دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، تُحاول تقديم صياغة موحدة (الداودي،2019).

وفي أي نزاع مسلح دولي يتم التزام أطراف النزاع بالسماح بعمليات الإغاثة لصالح المدنيين، بمن فيهم مدنيو العدو. وتحدد **المادة 23 من الاتفاقية الرابعة المبادئ الأساسية المنطبقة على مساعدات الإغاثة**، والتي تقتصر على المدنيين (سواء كانوا تابعين للطرف المسيطر عليهم، أو حلفاء أو أعداء) وتقتصر على "جميع شحنات المواد الطبية والمستشفيات والمستلزمات الضرورية للعبادة". كما تنص على تسليم جميع "شحنات المواد الغذائية الأساسية والملابس والمقويات"، ولكنها مخصصة فقط للأطفال دون سن الخامسة عشرة والحوامل والمرضعات. لذا، فإن هذا الحكم مقيد إلى حد ما. بالإضافة إلى ذلك، يمنح الدول المعنية الحق في فحص محتويات إمدادات الإغاثة والتحقق من وجهة وصولها، وكذلك رفض مرور مواد الإغاثة إذا كانت لديها أسباب وجيهة للاعتقاد بأنها لن تُوزع على الضحايا بل ستُستخدم في المجهود الحربي (أبو النصر،2000).

كذلك وفقًا **للمادة 59 من اتفاقية جنيف الرابعة المنطبقة على الأراضي المحتلة**، يتعين على القوة المحتلة ضمان حصول السكان على إمدادات طبية وغذائية كافية. وإذا تعذر ذلك، فإن القوة المحتلة ملزمة بالسماح بعمليات الإغاثة التي تقوم بها دول ثالثة أو منظمة محايدة، وتسهيل هذه العمليات. وقد طورت المادة 70 من البروتوكول الأول، المكمل لاتفاقيات جنيف، الحق في المساعدة الإنسانية خارج الأراضي المحتلة بشكل كبير. وبموجب هذا الحكم، يجب تنفيذ عمليات الإغاثة لصالح جميع السكان المدنيين إذا كان هناك نقص عام في الإمدادات التي لا غنى عنها. ومع ذلك، تتضمن المادة 70 قيدًا صارمًا: فهي تنص على أن موافقة جميع الأطراف المعنية (بما في ذلك موافقة الدولة المتلقية للمساعدة) ضرورية لمثل هذه المساعدات (مركز الجزيرة للدراسات ،2024).

ونصت المادة 18 من البروتوكول الثاني على أنه: في حال معاناة السكان المدنيين من أزمة جراء نقص الاحتياجات الإنسانية الأساسية الضرورية كالطعام والأساسيات الطبية، تتم أعمال الإغاثة لهم، بطابع إنساني محايد، دون أي تمييز مجحف، عبر الطرف السامي المتعاقد مثل الهلال أو الصليب الأحمر أو رهنا بموافقته. ومع أن المادة 18 تدعم حماية السكان المدنيين في النزاعات المسلحة غير الدولية، إلا أن إلزامية موافقة الحكومة موضع جدل (اللجنة الدولية للصليب الأحمر،2017).

لقد كانت الموافقة محور جدل حاد في النزاعات المسلحة الأخيرة. ففي الواقع، إذا كان تقديم المساعدات الإنسانية، بموجب القانون الدولي الإنساني التقليدي، وفي جميع الحالات باستثناء الأراضي المحتلة (حيث تلتزم قوة الاحتلال بالموافقة)، خاضعًا لموافقة الطرف المعني، فقد أثيرت تساؤلاتٌ تحديدًا حول من يجب أن يوافق، وما إذا كان يجب منح الموافقة في ظروف معينة، نظرًا للصياغة التقييدية للأحكام ذات الصلة. ففي النزاعات المسلحة الدولية، تُشترط الموافقة من الدولة التي يجب تقديم المساعدة على أراضيها (غير المحتلة)، وكذلك من الدولة المعادية والمحايدة التي يجب أن تمر المساعدة عبر أراضيها أو التي تبدأ منها (المطيري، 2010 :16).

وتنص **القاعدة 55 من دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي (Médecins Sans Frontières، 2025) على ما يلي:** "يجب على أطراف النزاع السماح بمرور الإغاثة الإنسانية للمدنيين المحتاجين بسرعة ودون عوائق، على أن تكون محايدة بطبيعتها وتُجرى دون أي تمييز سلبي، مع مراعاة حقهم في الرقابة". ولا يوجد أي إشارة إلى "طرف متعاقد سام" وتشير عبارة "يجب أن يسمح" إلى أنه يجب طلب الموافقة ولكن لا ينبغي رفضها، مع التذكير بالشروط الموضحة أعلاه. ويمكن للوكالات الإنسانية المساهمة في تهيئة بيئة مواتية للسلام المستدام عبر ثلاث طرق (منة الله ،2021):

1. تعزيز قدرة السكان المتضررين على مقاومة آثار الهجمات العنيفة من خلال توفير الغذاء والمأوى، وما إلى ذلك.
2. العمل كشهود لتذكير الأطراف المتحاربة بمسؤولياتها، وبالتالي حماية السكان.
3. تبني نهج الأمن الإنساني الذي يُسهم في تهيئة بيئة تُمكّن الناس من تلبية احتياجاتهم الأساسية. في كثير من الحالات، وخاصةً في النزاعات شديدة الحدة، تُصنّف المجتمعات المحلية قضايا الأمن جنبًا إلى جنب مع الاحتياجات الإنسانية وكشرط أساسي لتلبية هذه الاحتياجات. وفي الوقت ذاته، تُظهر التجربة أن الحوار بين المجتمعات المحلية وبناء السلام على مستوى المجتمع قد يكونان هشين بدون مساعدة إنسانية لتلبية الاحتياجات المادية، مثل الغذاء والمأوى والصحة (Hortensia,2006).

وبما أن الاستجابات الإنسانية والتنموية وبناء السلام للأزمات مترابطة، فإن مستويات الصراع المختلفة التي تحدث فيها هذه الاستجابات مترابطة أيضًا. فعلى المستوى المحلي، يمكن للمساعدات الإنسانية أن تُكمّل وتُعزز جهود بناء السلام التي تبذلها منظمات المجتمع المدني المُمَثِّلة

والشرعية داخل مجتمعاتها. ومع ذلك، فإن التكامل رفيع المستوى بين الجهود الدبلوماسية الأجنبية والاستجابة الإنسانية قد يُعرّض الحياد الإنساني إمكانية الوصول للخطر. لهذا السبب، ولأن فعالية المساعدات الإنسانية كأداة للسياسة الخارجية محدودة، ينبغي على الجهات المانحة ألا تُحاول فرض أو إقناع المنظمات الإنسانية العاملة في الميدان باتباع نهج مسار معين لحل النزاعات (بسيوني، 2006 :81).

يمكن وصف أهمية المساعدات الإنسانية لقطاع غزة بأنها شريان حياة لنحو مليونين من المتضررين، ووسيلة لحماية الكرامة الإنسانية في أكثر الظروف قسوة. ومع ذلك، فإن التحديات الناشئة، مثل تسييس المساعدات أو استخدامها كوسيلة ضغط أو كغطاء للتدخل، تُهدد جوهر هذا الدور الإنساني، وتُقوّض الثقة في المنظومة الدولية.

المبحث الثاني: الوضع في غزة والحاجة للمساعدات الإنسانية

يدرس هذا المبحث الوضع الحالي في غزة من منطلق الحاجة للمساعدات الإنسانية الإغاثية وبيان وضع العمل الإغاثي القائم. وقد تناول هذا المبحث ثلاثة مطالب وهي: (1) أهمية المساعدات الإنسانية الإغاثية لقطاع غزة والذي يبرز الوضع في غزة والحاجة إلى المساعدات الإنسانية الإغاثية، (2) تقويض عمل المؤسسات الإغاثية المتمرسة مثل أونروا، مع بيان دور المنظمات الإنسانية غير الحكومية المعروفة مثل المطبخ المركزي العالمي، واهمية النظام المؤسساتي القائم لإيصال المساعدات لمستحقيها، (3) ماهية ودور مؤسسة غزة الإنسانية في قطاع غزة

المطلب الاول: أهمية المساعدات الإنسانية الإغاثية لقطاع غزة

يقع قطاع غزة تحت الحصار والتحكم من قبل الاحتلال الإسرائيلي الذي فرض تحكمه على دخول وخروج كل أحد وكل شيء من وإلى غزة من خلال جدران إسمنتية محصنة يتحكم هو في بواباتها، بما وصف بأنه أكبر سجن مفتوح السقف في العالم منذ 2007 (لوموند، 2022). وتعرضت غزة للعديد من الحروب وتدمير البنية التحتية للبيئة والمنشآت والمحاصيل الزراعية والصيد البحري والمخابز والمشاريع المستدامة لإنتاج الفواكه والخضار في البيوت المحمية وتضييق الخناق لإضعاف مقدرة القطاع على إنتاج غذائه وإطعام سكانه كما وثق العالم بوضوح في الحرب الحالية (Buheji & Al-Muhannadi, 2023)، حتى صار اعتماد غزة الأكبر على المساعدات الخارجية. ومنذ الحرب الأخيرة على غزة، التي بدأها الاحتلال في أكتوبر 2023 معلنا أنه سيقوم بقطع الماء والطعام والطاقة وكل شيء عن غزة (Fassin, 2024 ; Asi et al., 2023)، فقد دخل القطاع في درجات تصاعدت مع الوقت من تهديد إلى انعدام الأمن الغذائي ومن ثم دخول القطاع في مجاعة (Hassoun et al., 2024; 2025).

ورغم الصمود الأسطوري للشعب المحاصر وتجلي أنبل القيم الإنسانية لديه في التكافل المجتمعي ودعم الفئات الأضعف، ومهارات الصمود وحل المشكلات خلال أسوء الأوضاع الكارثية (Al-Muhannadi & Buheji, 2024a; 2024b; 2024c)، إلا أن الأزمة الإنسانية في غزة وصلت أعلى المستويات الكارثية منذ 30 من مايو/أيار لعام 2025 ، بل أصبحت غزة أكثر بقاع الأرض جوعًا (الأمم المتحدة، 2025، مايو) والمنطقة الوحيدة المحددة في العالم التي يُواجه فيها جميع سكانها خطر المجاعة, وقد كان ما يقرب من نصف سكان غزة، البالغ عددهم مليوني نسمة، يعتمدون على شكل من أشكال المساعدة من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية الدولية (مركز استراتيجيكس للدراسات، 2025). وقد أعلنت منظمة العفو الدولية لعام 2025 عن أدلة تشير إلى استمرار الاحتلال الإسرائيلي في استخدام التجويع لارتكاب إبادة جماعية ضد الفلسطينيين. وفي الثلث الأخير من أغسطس هذا العام أكدت الأمم المتحدة لأول مرة وبشكل رسمي وواضح وصريح أن حالة "المجاعة" (Famine) في محافظة غزة (الأمم المتحدة، 2025، اغسطس 22). ورغم أن الإعلان متأخرا لكنه يعكس مدى تفاقم الأوضاع الكارثية في القطاع، فقد أكد منسق الأمم المتحدة السابق للشئون الإنسانية مارتن غريفيث أن المجاعة في غزة في متعمدة وقد بدأت منذ أشهر وكان بالإمكان منعها (الجزيرة يوتيوب، 2025، أغسطس 24).

لقد أدت الحرب الاسرائيلية على غزة إلى تفاقم الوضع بسبب زيادة تعنت القيود الإسرائيلية على دخول المساعدات إلى غزة، وغياب آليات فعالة لفض النزاع فور دخولها، إلى جانب النهب الممنهج للمساعدات الإنسانية من قبل عصابات مسلحة يعتقد أنها مدعومة من جيش الاحتلال، وتلاه فرض الاحتلال الإسرائيلي إغلاقًا كاملًا على غزة، مانعة أي إمدادات إنسانية من دخول القطاع على الإطلاق منذ مارس 2025 (الأمم المتحدة، 2025، مارس). وسرعان ما استُنفدت مخزونات الغذاء حيث بلغ عدد الضحايا مع بداية أغسطس 2025 مايزيد عن 180 إنسان مات جوعا بسبب سوء التغذية الحاد منذ فرض الحصار من بينهم 93 طفلا (الجزيرة، 2025، أغسطس 4). وأصبحت المضادات الحيوية والأدوية الأخرى اللازمة لعلاج الأمراض المزمنة غير متوفرة، وارتفعت أعداد الوفيات بسبب أمراض كان بالإمكان الوقاية منها (يوسف، 2025).

ورغم ادعاءات الاحتلال الإسرائيلي بمخاوفها من استيلاء المقاومة الفلسطينية على المساعدات (مناع، 2025)، الأمر الذي نفت وجود أي أدلة عليه جميع الهيئات الأممية والحقوقية بما فيها المنظمات والصحف المستقلة الإسرائيلية (نيويورك تايمز،2025; تايمز أوف إسرائيل، 2025) فقد تكون الضغوط والتقارير والصور الدولية التي تصف الوضع التي يشهده سكان قطاع غزة شكلت حالة من الضغط على الاحتلال الإسرائيلي لرفع الحصار والسماح بوصول المساعدات الإنسانية. وفي 19 أيار لعام 2025 سمح جيش الاحتلال الإسرائيلي لشاحنات الإسعافات الأولية بالدخول إلى غزة بعد أكثر من 80 يومًا من الحرمان التام، لكن الأعداد كانت قليلة جدا بالنسبة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الكارثية، والتي حددتها أونروا بمئات الشاحنات يوميا ودون انقطاع. وبعد أسبوع، بدأ عمل "المؤسسة"، وهي آلية أطلقتها الاحتلال الإسرائيلي (صحيفة عربي نيوز، 2025)، وسط تشكيك ورفض من قبل المنظمات الأممية والحقوقية والإنسانية العالمية والمحلية.

المطلب الثاني: تقويض عمل المؤسسات الإغاثية المتمرسة

سعى الاحتلال الإسرائيلي بشكل ممنهج لتقويض عمل الكيانات الإغاثية الأممية والإنسانية العالمية العاملة في غزة. وشمل التقويض كذلك الأنظمة المحلية كالتكايا ومراكز توزيع الطعام حيث استهدف الاحتلال مالايقل عن 42 تكية و57 مركزا حتى الأسبوع الثالث من يوليو (الجزيرة نت، 2025، يوليو 21). التكايا هي نظام تكافلي قديم في الوطن العربي من العهد العثماني بدأ كمكان للعبادة التصوفية وإطعام الطعام، وتحول اليوم في صورته الجديدة إلى مطبخ خيري يوفر الطعام للجائعين، لاسيما في بلاد الشام ومصر، فيتم فيه طهو وتقديم وجبات يومية لأي أحد يأتي للأكل هناك أو أخذها لأهله دون سؤال أو منة. عادة ما تكون تبرعا من شخص أو عائلة أو مجموعة تريد وجه الله. المجتمعات المحلية كما الحال في غزة، تعرف أماكنها وتتوجه للحصول على طعام فيها في أوقات النزوح والشدة كما هو الحال منذ 2023.

هذه التكايا التي تديرها المجتمعات المحلية ساهمت في تخفيف المعاناة عن الشعب الفلسطيني المحتل على مدى عقود من الزمان والمتمرسة في المعرفة بطبيعة الاحتلال وبحاجات العائلات ومعاناتهم من جراء الاحتلال الإسرائيلي والحصار المفروض منذ 2006 ومن خلال معاصرتها لمختلق الحروب والاعتداءات على غزة عبر السنوات، والتي بسببها كان يقال في السابق أن أهل غزة لايمكن أن ينام فيهم إنسان جائع. في الوقت الذي سارت فيه آلية توزيع المساعدات الأممية منذ بداية العدوان بصورة منظمة وسلسة، مع الالتزام بأسس الشفافية والعدالة في الوصول إلى الأشد حاجة وفق الآليات الإغاثية المعروفة، وأكد على ذلك تقرير صادر عن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) (الصمادي، 2025). ويرجح أن نجاح تخفيف معاناة الشعب المحاصر وتعزيز صموده أمام الإبادة هو أحد دوافع الاحتلال الإسرائيلي لاختراع بديل فاشل ومساند للاحتلال ليسمى زورا مؤسسة غزة الإنسانية والتي شكلت فعليا مصائد موت وحمامات دم وفق المسؤولين الأمميين والعالميين ومئات الفيديوهات والصور والشهادات من الضحايا وأسرهم ومن المستشفيات التي وصل البعض إليها مصابًا أو مقتولًا.

تعرف أونروا بأنها وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين - وكالة تابعة للأمم المتحدة، تأسست في 8 ديسمبر 1949، بموجب قرار الجمعية العامة رقم 302، بهدف تقديم الدعم الإنساني والإغاثي والتنموي لصالح اللاجئين الفلسطينيين في فلسطين وخارجها مثل الاردن ولبنان وسوريا. لقد تولت وكالة أونروا المهام الإغاثية الاساسية للشعب المحاصر إذ تعد شريان حياة للفلسطينيين (أونروا، 2024)، فقد استفاد من وكالة الأونروا في الأعوام السبعين الماضية نحو ستة ملايين لاجئ فلسطيني من مساعدات للفقراء، وتقديم الدعم الطبي والنفسي والتعليم ودعم المشاريع الصغيرة (الجزيرة نت، 2024). ولأهميتها في دعم صمود الشعب المحاصر والمستهدف من الحرب على غزة منذ أكتوبر 2023، فقد عمل الاحتلال الإسرائيلي على إضعاف قدرة الوكالة الأممية، بدءًا بعرقلة دخول المساعدات الإنسانية الغذائية والدوائية الأساسية، فلم يكن يدخل وفي أفضل الأحوال أكثر من 6% من الاحتياجات الضرورية رغم وصولها خارج غزة في انتظار فتح المعابر لدخولها الآمن (أونروا، 2024). متزامنا معه سعى الاحتلال منذ البداية في حروب بروبغندا إعلامية رددتها القنوات والصحافة الأمريكية والبريطانية وغيرها في محاولات للتشكيك في حيادية الوكالة، ومن ثم إلصاق تهم عشوائية بها دون أدلة، مثل مزاعم مشاركة موظفيها ضمن حراك المقاومة الفلسطينية. ثم صعدت بالضغط على أمريكا (IISS, 2025) وحلفائها لوقف ميزانية أونروا التي تعتمد على مساهمات تلك الدول، ليعلن الاتحاد الأوروبي و12 دولة مع بداية 2024 تعليق التمويل للأونروا (منظمة العفو الدولية، 2024). بل إن حرب الإبادة والاختطافات ضد المدنيين في غزة شملت مئات الموظفين من أونروا. ثم، وفي مخالفة سافرة للقانون الدولي وحقوق الإنسان، قصفت وأغلقت مدارس ومؤسسات ومكاتب أونروا بقوة السلاح والترهيب ومنعت أونروا من ممارسة عملها، لتفاقم المعاناة الإنسانية وتخلق فراغا تمهيدا لفرض آلية جديدة بدعوى الاستجابة للحاجة للمساعدات الإنسانية. وبلغ الأمر منع الأونروا من إيصال أي إغاثات إنسانية بما في ذلك الدوائية منذ الثاني من مارس 2025 (UNRWA, 2025, August 1).

وتشرح منظمة وورلد سنترال كيتشن أو المطبخ المركزي العالمي عملها بأنها "أول من يصل إلى الخطوط الأمامية" وذلك لتقديم الطعام لضحايا الحروب و الكوارث الطبيعية، وهو ما كانت تقوم به في القطاع بعد الحرب على غزة في أكتوبر قبل عامين، حتى تم تهديد أمنها والاعتداء على سياراتها ذات الشكل المميز، وقتل سبعة من أفرادها قي أبريل 2024 بالرغم من التنسيق في كل تحركاتها مع الجيش الإسرائيلي، لتعلن بعد ذلك وقف عملها في المنطقة (WCK, 2024) في جريمة حرب تم استنكارها على أوسع نطاق، لتعلن الأمم المتحدة عن افتقار إلى الحماية لبعثات الإغاثة في غزة، مايجبر المطبخ المركزي العالمي ومنظمات إغاثية أخرى على تعليق عملها في تزويد مئات الآلاف في القطاع معظمهم من الأطفال الجوعى بالطعام أسبوعيا (الأمم المتحدة، 2024). وبحسب الأمم المتحدة (UN, 2025) فقد قتل الجيش الإسرائيلي 479 عاملا في نطاق تقديم المعونات، من بينهم 326 من موظفي الأمم المتحدة، بينما فاق عدد القتلى من العاملين في القطاع الصحي بشكل عام 1580 حتى نهاية مايو 2025 وفق وزارة الصحة الفلسطينية في غزة.

المبحث الثالث: ماهية ودور مؤسسة غزة الإنسانية في قطاع غزة

يدرس هذا المبحث ماهية مؤسسة غزة الإنسانية من منطلق تفاصيل تأسيسها وهويتها وعلاقاتها وإدارتها وتقييم الكيانات الأممية والإنسانية والحقوقية لها. وتناول البحث شبهات وتساؤلات حول مؤسسة غزة، وآلية عمل المؤسسة، وركائز بقاء مؤسسة غزة الإنسانية وفرض القوة وتعطيل البدائل، منع وصول المساعدات البرية والبحرية موضحة كما يلي:

المطلب الأول: شبهات وتساؤلات حول مؤسسة غزة

ما يسمى بمؤسسة غزة الإنسانية (GHF) تم تأسيسها حديثا في ولاية ديلاوير بالولايات المتحدة الأمريكية في شهر فبراير هذا العام، بعد أسبوعين من تولي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب منصبه، ولا يعرف الكثير عن المجموعة المؤسسة لها (BBC, 2025)، ويديرها السيد جون

مور المستشار السابق في إدارة ترامب الأولى (صحيفة عربي نيوز، 2025). وقد تم الإعلان عنها تزامنا مع منع الاحتلال الصهيوني منظمات الإغاثة الأممية والعريقة من استكمال عملها في غزة، ومع اعتماد الاحتلال سياسة تعنتيه صارمة بالمنع الكامل لدخول أي طعام أو ماء أو دواء إلى قطاع غزة. وفرضت "المؤسسة" من قبل الاحتلال الإسرائيلي والإدارة الأمريكية المتمثلة في الرئيس الأمريكي دونالد ترامب -الداعم الأول للاحتلال - كآلية وحيدة معتمدة لاستقبال وتوزيع مواد الإغاثة الإنسانية الأساسية القليلة التي سمح لها بالدخول إلى غزة. وتعمل "المؤسسة" مدعومة من قوات من الجيش الإسرائيلي والأمريكي وتمارس عملها دون استقلالية أو شفافية أو مساءلة ويقودها متعاقدون عسكريون وليس خبراء أعمال إنسانية (FCNL, 2025). ففي الأسبوع الثالث من أبريل 2025 أطلقت شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية (PNGO) تحذيرا بأنه إضافة للإبادة الجماعية والتجويع ضد الشعب الفلسطيني، فهناك مخاوف من مخططات لإنشاء آلية جديدة للإغاثة دون وجود قيادة إنسانية فلسطينية على طاولة القرار. وتحققت المخاوف بعد شهر تقريبا، مع بدء عمل "المؤسسة"، وهي نموذج ممول من الولايات المتحدة وبالتنسيق مع السلطات الإسرائيلية، من خلال متعاقدين عسكريين، متجاوزة المجتمع المدني الفلسطيني تماما، إلى جانب جهات الإغاثة الدولية أو الطرف السامي، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة، ذات التاريخ الطويل والناجح في العمل الإغاثي في غزة بالتنسيق مع المجتمعات المحلية والالتزام بأسس وقيم العمل الإغاثي والمساعدات الإنسانية (ReliefWeb,2025, June 10).

وفي محاولة من ال بي بي سي لزيارة المقر المسجل رسميا للمؤسسة في ولاية ديلاوير لم يجدوا هناك أيا من مؤسسيها أو أعضائها، ونشروا على نطاق واسع أن كل محاولاتهم للتواصل مع إدارة المؤسسة باءت بالفشل وهو أمر غير طبيعي لمؤسسة خيرية. ومما اتضح لهم أن المؤسسة كان اسمها "الصندوق الإنساني العالمي" ثم قامت بتغييره إلى "مؤسسة غزة الإنسانية" في 28 أبريل هذا العام (BBC, 2025) أي بعد شهرين من تأسيسها ومباشرة قبل الإعلان عن الآلية الإسرائيلية الأمريكية الجديدة للإغاثة المزعومة في غزة. وعندما حاول باحثو البي بي سي التواصل مع مدير المؤسسة لم ينجحوا، بل وصلهم ايميل (دون رقم تواصل او اسم للمرسل) يروج لنجاح المؤسسة بادعاءات دون اتاحة وسيلة للبي بي سي التحقق منها. وفضلا عن أن مديرها محسوب على الإدارة الأمريكية، فقد اتضح امتلاك بعض شركات الأسهم الأميركية المعروفة نسبا في شركة الأمن الخاصة سيف ريتش سوليوشنز التي تدير ما يسمى بمراكز توزيع المساعدات، فضلا عن تقديم الإدارة الأميركية دعما بمبلغ 30 مليون دولار بمزاعم الهدف الإنساني في حين أوضحت تحقيقات أمريكية فيما بعد أن مؤسسة غزة تنشط كتجارة حرب تستربح على حساب معاناة البشر (الصمادي، 2025). وتعمل تلك "المؤسسة" جنبا إلى جنب الاحتلال وقد افتضح أمر الاستثمارات الأمريكية فيها فضلا عن آليات عملها التي تفتقر إلى الأسس الإنسانية والخبرات الإغاثية ويديرها متعاقدون عسكريون يأتمرون بأمر الاحتلال الإسرائيلي ويعدون جيشه الذي يرتكب جرائم حرب ضد الفلسطينيين في غزة "الزبون" الذي عليهم إرضاؤه (Aljazeera, 2025, August 1 ;BBC News, 2025).

وبحسب الوصف الأممي (ReliefWeb, 2025, June 10) لهذه المؤسسة فإنها لا تمتلك أنظمةً جاهزةً للوصول إلى الفئات الأكثر ضعفًا (كبار السن، والنساء ذوات الأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة)، ولا توفر الاحتياجات الأساسية، مثل المياه النظيفة والصرف الصحي والرعاية الطبية، التي هي غير متاحة لأهل غزة في ظل تدمير البنية التحتية وانهيار الأنظمة، وغياب أي جهد منسق لتلبية هذه الاحتياجات.

وقد صعق الحقوقيون والعاملون في المنظمات الإغاثية حول العالم عندما أطلقت القوات العسكرية ضمن نقاط توزيع المساعدات التابعة للمؤسسة النار على المدنيين المجوعين المنهكين القادمين لاستلام المساعدات، ففي أول أسبوع لعملها لوحده، أسفر عمل تلك المؤسسة عن إصابات ووفيات بين المدنيين، والتي تفاقمت مع مرور الوقت. وقد تم تصنيف ما تقوم به تلك "المؤسسة" أمميا انه ليس عملًا إغاثيًا إنسانيًا، بل مساعدات يتم استغلالها تحت الحصار، مصممة دون مصداقية أو اكتراث للحياة البشرية، وهو نظام غير ناجح ولامستدام، والامر لا علاقة له بالإبداع المزعوم في عمل المؤسسة الذي يفتقر للشرعية والثقة والشفافية (ReliefWeb, 2025, June 10). منظمات حقوقية وإغاثية عالمية وصفت المؤسسة أنها مؤسسة امتهان للكرامة الإنسانية وليست منظمة إغاثية ((HRW, 2025, August; ECCHR,2025 ، بل إنها لا تعدو كونها مصائد موت للفلسطينيين (Democracy Now, 2025, August ; PCHR,2025) وأنها تساعد الكيان المحتل في ارتكاب جرائم حرب ضد الفلسطينيين المدنيين العزل بما فيه الأطفال في غزة (The New Humanitarian, 2025; ECCHR, 2025 CCR, 2025, June;)، بما في ذلك مجازر و إبادة جماعية " جينوسايد" (ECCHR, 2025; أطباء بلا حدود، 2025)، مع المطالبة بوقف عمل هذا المؤسسة المشبوهة (EuroMed, 2025, July 17; OHCHR, 2025, August 5; HRW, 2025, July 1) والعودة إلى الآليات الإغاثية الموثوقة تحت قيادة الأمم المتحدة، مع رفع الحصار الذي يفرضه الاحتلال على المساعدات والإمدادات التجارية. وبحسب لانست فإن أكثر من 165 منظمة غير حكومية طالبت بوقف المؤسسة المشبوهة (Times of Israel, 2025; Jabali, Oqab et al., 2025) وهناك شكوك منطقية تحوم حول "المؤسسة" متمثلة في أنها أمريكية المنشأ ومدعومة من الرئيس الأمريكي الذي أعلن في مناسبات عدة نيته إفراغ غزة من أهلها واحتلالها وتحويلها إلى منتجعات وأعمال استثمارية (CNN, 2025, Feb; Reuters, 2025)، فضلا عن شبهات حول مصادر تمويل "المؤسسة" والشركات الأمريكية التي تستثمر فيها (أرناؤوط، 2025).

وبحسب وصف المواطنين المجوعين في غزة من خلال مئات الفيديوهات التي مازالوا ينشرونها عبر السوشل ميديا، ومن خلال لقاءاتهم مع الصحف والإعلام الذي وصل إليهم، فإن طبيعة عمل المؤسسة هو استدراج المدنيين إلى مواقع محددة بالتنسيق مع الجيش الإسرائيلي، حيث يتعرضون للقتل والإصابة والمعاملة القاسية والمهينة مثل الانتظار لساعات ورشهم بالفلفل الحارق في وجوههم ومسيلات الدموع وإطلاق النار عليهم، لتشكل تلك المواقع فعليًا مصائد موت (الأمم المتحدة، 2025، يونيو) تُستخدم كأدوات في الإبادة الجماعية الإسرائيلية المستمرة ضد الشعب الفلسطيني منذ أكثر من 20 شهرًا (صحيفة عربي نيوز ،2025). إضافة إلى تعرض غير معروف منهم للاختطاف والإخفاء القسري والمعاملة السيئة والتعذيب والحرمان من أي فرصة للتواصل مع ذويهم أو من الممكن أن يدافع عن حقوقهم. مركز الميزان لحقوق الإنسان وثق خمس حالات من بينهم قاصر مؤكدًا أن الأعداد الفعلية أكثر بكثير (الميزان، 2025). وفي فيديوهات ظهرت خلال السوشل ميديا لمراهقين

وأطفال مع شاب عاجز عن الحركة تحدثوا بحرقة عن اختطافهم في أحد مراكز "المؤسسة" المشبوهة وكيف أن ذلك الشاب كان يحاول حمايتهم فكان تنكيل المختطفين به أضعافا مضاعفة لأنه تجرأ على حماية الأطفال منهم.

وجاء تأكيد مباشر على كل ذلك من خلال اعترافات قدمها عاملون أمريكيون في المؤسسة أو الشركات التي تعاقدت معها. ومنها الاعتراف الذي نشره السيد توني إغيلار الضابط الأميركي المتقاعد المخضرم برتب عسكرية رفيعة كان يعمل في موقع من مواقع مؤسسة غزة الخيرية لتوزيع الأغذية في غزة، أنه كان شاهدًا على قيام أفراد من قوات الجيش الإسرائيلي وزملاء أميركيين باستهداف وقتل مدنيين فلسطينيين عزل جوعى عمداً من بينهم أطفال كل ما أرادوه هو الحصول على الفتات من الطعام لهم ولأسرهم (BBC ; Aljazeera, 2025, August 1 News, 2025)، إضافة إلى الرئيس التنفيذي للمؤسسة نفسها السيد جيك وود والذي استقال منها احتجاجًا على عدم التزامها بالقواعد الإنسانية (FCNL,2025). وكانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان (AOHR UK) قد قدمت شكوى إلى المحكمة الجنائية الدولية مطالبة بفتح تحقيق عاجل في جرائم خطيرة منسوبة إلى مسؤولين في ما يسمى "مؤسسة غزة الإنسانية" وشركات أمنية متعاقدة معها، مستندة على شهادات وصور وخرائط عبر الأقمار الصناعية تظهر ان الهدف الحقيقي لإنشاء تلك المراكز هو القتل والتجويع والتهجير من البداية، موضحة أن الجرائم المرتكبة ضد المواطنين الفلسطينيين من طالبي المساعدات هي ضمن أخطر الجرائم المدرجة في نظام روما الأساسي مشتملة جرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب (صوت القدس، 2025 ;AOHR, 2025). كما أوضحت "إيكونوميست" أن مراكز المؤسسة المشبوهة وحسب صور الأقمار الصناعية والخرائط تقع جميعها جوف مناطق خاضعة لسيطرة جيش الاحتلال التي تم تهجير المواطنين منها قبل ذلك (الجزيرة نت، 2025، يوليو 29)، كل ذلك يشير إلى احتمالية التواطؤ بين جيش الاحتلال والمؤسسة، والتخطيط المسبق لكل ما وقع من جرائم لا إنسانية متكررة.

المطلب الثاني: آلية عمل المؤسسة

استُبدلت نقاط توزيع المساعدات ال (400) التي كانت تعمل أثناء فترات وقف إطلاق النار المؤقتة في القطاع تحت إدارية محلية وأممية، بأربعة مواقع توزيع فقط، وجميعها خاضعة لسيطرة تامة من الجيش وتأتمر بأمره دون أي إشراف أممي أو محلي، مما أجبر نحو مليوني شخص على النزوح من جديد إلى مناطق عسكرية مكتظة ليكونوا قريبين من هذه المراكز، حيث يواجهون نيرانًا كثيفة يوميًا وإصابات جماعية أثناء محاولتهم الحصول على الطعام، فضلا عن عدم توفير أي من الإمدادات الأساسية الأخرى المنقذة للحياة لهم (HRW, 2025, July 1). ومن وجهة نظر منظمات حقوقية مثل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان فإن خطة الآلية الاسرائيلية الامريكية هي صنف جديد من أصناف هندسة الحصار والتجويع والإخضاع الممارسة ضد الفلسطينيين من المحتل، ضمن جريمة الإبادة الجماعية المستمرة منذ أكتوبر 2023، وتدمير غزة وتهجير مواطنيها (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2025). وقد أطلقت أكثر من 160 منظمة غير حكومية تعمل في غزة مناداة عاجلة لأخذ إجراء فوري بوقف عمليات توزيع الطعام التي تخضع للسيطرة العسكرية، واصفة إياها بأنها قاتلة (أوشا، 2025). ويؤكد المركز أن "الآلية الجديدة لتوزيع المساعدات" تخالف بشكل كامل معايير العمل الإنساني والإغاثي التي نص عليها القانون الدولي الإنساني، وتعتبر خطوة متعمدة لإقصاء المنظمات الدولية والهيئات الإنسانية المحايدة، وعلى رأسها الأمم المتحدة ووكالاتها، وخاصة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" من القيام بدورها في غزة (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2025). كما أن الآلية لا تقدم حلًا ناجعًا للمجاعة التي تفتك بشدة بسكان القطاع، بل تمنح الاحتلال شرعية زائفة لترسيخ سياسة التجويع الإجرامية كسلاح ضد الفلسطينيين في قطاع غزة، والاستمرار في توظيف ملف الإغاثة والمساعدات لابتزاز السكان والسيطرة على حياتهم اليومية وعلى مقومات بقائهم. سجلت وزارة الصحة الفلسطينية في غزة والمنظمات الحقوقية غير الحكومية والأممية حوادث قتل وإصابات يومية داخل أو بالقرب من مراكز توزيع المساعدات التي تديرها "المؤسسة". في منتصف يوليو 2025، قُتل نحو 900 فلسطيني، وجُرح أكثر من 4000 آخرين، أثناء محاولتهم الوصول إلى نقاط توزيع الغذاء التي تديرها "المؤسسة" في القطاع (UN, 2025, July 15)، أي خلال أقل من شهرين من عمل المؤسسة المشبوهة. ومن المؤشرات الدموية الأولى الواضحة لفشل الآلية أن مراكزها بدأت عملها في غزة في 26 مايو، وبحلول الأول من يونيو، قُتل أكثر من 30 فلسطينيا وجُرح أكثر من 200، مع تفاقم اضطرادي واضح، حيث بلغ عدد ضحايا جرائم المؤسسة ضد طالبي الحصول غلى الطعام 1,373 قتيلًا وأكثر من 8,818 جريحا (مينا مونيتر، 2025، أغسطس 1). وقبل نهاية سبتمبر 2025، بلغ عدد القتلى 2,538 شهيدًا وما يزيد عن 18,580 مصابا (المركز الفلسطيني للإعلام، 2025، سبتمبر).

وبشكل عام فقد رفضت الأمم المتحدة وكبرى المنظمات الإنسانية الدولية بشدة نهج هذه المؤسسة والداعمين لها، وطالبوا بوقفها. وحذر المفوض العام للأونروا، فيليب لازاريني، من أن هذا النظام الجديد "يُحوّل توزيع المساعدات إلى فخّ مميت". وقد قامت منظمتا أطباء بلا حدود والصليب الأحمر بمعالجة أو إثبات موت أعدادًا كبيرة من المرضى المصابين في الهجمات الإسرائيلية أثناء انتظارهم الطعام في أو بالقرب من مراكز المؤسسة المشبوهة. واكدت أغنيس كالامار، الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية "إن هذه الخسارة الفادحة في الأرواح اليومية بينما يحاول الفلسطينيون اليائسون جمع المساعدات هي نتيجة لاستهدافهم المتعمد من قبل القوات الإسرائيلية والنتيجة المتوقعة لأساليب التوزيع غير المسؤولة والقاتلة" (Amnesty International, 2025, July 3). ومن الأليات المستهينة بحياة الفلسطينيين وتعكس بشكل واضح عدم الاكتراث لما يعانونه أن المراكز تغلق وتفتح دون جدولة واضحة معلنة مسبقا بل يتم مفاجأة الناس بفتحها مع تحديد وقت قصير جدا لعملها لا يكفي لوصول الناس وحصولهم على حصص الطعام بكرامة وسلامة. يضطر الفلسطينيون المجوعون بسبب ذلك للمشي لمسافات طويلا على أقدامهم للوصول لأقرب نقطة توزيع مفتوحة وقد لا يصلون لها قبل أن يتم إغلاقها لذلك اليوم، وقد يصلون ولا يحصلون على طعام، وقد يصلون ويتم فتح النار عليهم وجرحهم أو قتلهم دون أن يشكلوا أي تهديد أو يحملوا أي سلاح بطبيعة الحال. والمحظوظ منهم سيضطر للمشي من جديد لكيلومترات حاملًا ما حصل عليه من طحين أو رز على ظهره أو فوق راسه لعدم توفر وسائل النقل لديهم، إذ قام الاحتلال بشكل ممنهج بتدمير وسائل

المواصلات مسبقا، بما في ذلك استيلاء جيش الاحتلال على الحمير (IPS, 2025) التي كانت تخفف قليلا من معاناة السكان وتستخدم للتنقل وإغاثة المصابين والمرضى.

ومن أبرز العيوب القانونية والتشغيلية المرتبطة بآلية مؤسسة غزة الإنسانية (مركز الجزيرة للدراسات، 2025 & FCNL,2025):

1. **خطر تسليح المساعدات:** إذ أن من يقوم على استلامها وتوزيعها هم متعاقدون عسكريون ويعتبرون أن زبونهم الذي يجب إرضاءه أو المتعاقد معه هو الجيش الإسرائيلي.
2. تقويض المبادئ الإنسانية الأساسية المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية.
3. تسييس عملية إيصال المساعدات بتجاوزها الأنظمة الإنسانية القائمة والاعتماد على منظمة حديثة النشأة تفتقر إلى الخبرة في تقديم المساعدات في غزة ويديرها عسكريون وليس خبراء في المساعدات الإنسانية الإغاثية.
4. تعريض المدنيين لخطر متزايد بإجبارهم على مغادرة ملاجئهم الحالية والسير عبر مناطق تركز جيش الاحتلال الإسرائيلي الذي يستهدفهم، بدلا من لإيصال الطعام لهم في مناطقهم وفق عمل أونروا والأنظمة والمبادرات الفلسطينية المحلية التي كانت قائمة.
5. توفير عدد قليل جدا من المراكز (4) بدلا من ال (400) مركز التي كانت تديرها أونروا قبل ذلك لتغطية نحو مليوني إنسان يعاني من التجويع الشديد والإنهاك.
6. **مواقع المراكز تم اختيارها حسب ما يناسب الجيش الإسرائيلي:** ثلاثة في جنوب القطاع والأخير على محور نتساريم الذي يفصل جنوب القطاع وشماله (الجزيرة نت ،2025، يونيو) وليس حسب حاجة المتضررين المنهكين والمتضورين جوعًا.
7. إعطاء المواطنين المجوعين تعليمات مغلوطة أو زائفة تعرض حياتهم للخطر وفق شهادات لضحايا ومنهم خالد اللحام الذي سارع لتسلّم المساعدات من منطقة صنفها جيش الاحتلال أنها إنسانية وآمنة بعد حرمان تام من الطعام لأسبوع، ليتفاجأ بوابل من الطلقات النارية من كل اتجاه أدت لإصابته في ظهره ضمن عشرات المصابين والقتلى.
8. يتم التحكم في إغلاق وفتح المراكز بصورة عشوائية وغير مجدولة بحيث يتم إبلاغ المواطنين المجوعين بفتح المراكز قبل وقت قصير جدا (لا يتجاوز الساعة في بعض الأحيان) لا يكفي لوصولهم لاسيما وهم يمشون لكيلومترات للوصول للمركز، ما يخلق حالة من الفوضى والهلع والضغط النفسي الكبير فضلا عن الإجهاد الشديد للبشر المجوعين لأسابيع أو أشهر دون طعام.
9. اضطرت حيثيات عمل "المؤسسة" (كالمذكورة في النقطة السابقة) طالبي المساعدات من المواطنين في غزة إلى الانتقال إلى مواقع قريبة من المراكز، مما يثير المخاوف بشأن جهود الاحتلال الإسرائيلي الأوسع نطاقًا لتهجير المدنيين بشكل دائم من مناطق محددة في غزة.
10. طريقة التوزيع للحزم الغذائية في مراكز "المؤسسة" مكنت البعض من الحصول على أكثر من حزمة واحدة بينما لا يحصل آخرون على شيء لفترة طويلة.
11. يتم حشر طالبي الطعام في منطقة صغيرة مكشوفة وينتظرون لساعات طويلة دون أي مظلات في الحر الشديد والشمس الحارقة، ودون أي مرافق إنسانية أو رعاية صحية أو إسعاف للطوارئ.
12. توصف المؤسسة وعملها بأنها نظام أعوج، من العصور الوسطى، وقاتل، يُلحق الأذى بالناس عمدًا تحت ستار "المساعدات الإنسانية" وحشي يُنفذ تحت غطاء المساعدات الإنسانية، لكنه في الحقيقة قائم على الخداع والقسوة (أونروا في القانون لأجل فلسطين، 2025).
13. يتم فتح النار على الفلسطينيين المجوعين القادمين للحصول على طعام بعد وقبل حصولهم على الطعام، داخل مراكز توزيع الطعام من قبل الجيش الاسرائيلي او العصابات المسلحة التي يدعمها الاحتلال.
14. وفق شهادات متكررة، يتم استهداف الأطفال بالدرونز أو الأسلحة النارية المباشرة كتفجير رأس الضحية من بين الجموع المنتظرة للطعام.
15. يستخدم ضد المجوعين الأسلحة النارية والدبابات والدرونز المسيرة والمروحيات حسب شهادات من الضحايا بعد وصولهم أو بعد فترة انتظار أو بعد حصول البعض على المساعدات بدعوى الحفاظ على الأمن أو حثهم على المغادرة أو دون إبداء أي أسباب، والنتيجة سقوط عشرات أو مئات الضحايا يوميا بيت قتلى ومصابين.
16. تقوم عصابات مسلحة بالهجوم على القليلين الذين تمكنوا من الحصول على الحزم الغذائية لسرقتها منهم في مرأى وحماية الجيوش التابعة أو الداعمة للمؤسسة المشبوه.
17. تزايد الحالات المسجلة لاختطافات واختفاءات قسرية لأفراد من طالبي المساعدات من بينهم أطفال مع تزايد شهادات على تعرضهم للمعاملة السيئة والتعذيب.

18. انخفاض كبير في عدد المنظمات الإغاثية الإنسانية العاملة في غزة (بسبب استهدافها من قبل الاحتلال عبر حروب مباشرة أو غير مباشرة) والتي كانت تدعم عمل أونروا وفق آليات إنسانية رفيعة وخبرة طويلة وكفاءة عالية، لفرض سيطرة المؤسسة المشبوهة على الطعام في عزة.

19. بدلا من دعم جهود المنظمات الأممية والإنسانية العالمية العريقة، وذات الخبرة والمعرفة بالمنطقة وطبيعة المجتمعات المحلية والفئات الهشة بها، فقد أوجدت "المؤسسة" وهما بوجود بديل يسكت الضمير الدولي، مع السماح للمجاعة بالتفاقم لفشل تلك المؤسسة الذريع في تلبية الحاجات الإنسانية الماسة لشعب وصل أعلى درجات انعدام الأمن الغذائي بل موت أفراده جوعا بسبب انعدام الطعام.

20. وجود المؤسسة ودعاياتها الكاذبة حول توزيع ملايين المساعدات وإطعام الجوعى تزيد من قدرة الاحتلال الإسرائيلي على إغلاق وحرب العمل الإنساني الإغاثي الحقيقي الكفيل بإنقاذ مايمكن إنقاذه.

21. لتواجد المؤسسة قريبا من الحدود المصرية فهناك مخاوف من أن تكون أداة لتنفيذ مخطط استراتيجي عالمي لتجميع الفلسطينيين في منطقة صغيرة لتسهيل جرائم ترحيل قسري معتزمة ضدهم.

22. عندما تتم إصابة العشرات كل يوم بالرصاص أو القصف أو الاعتداءات المباشرة، فإن المؤسسة والاحتلال لا يقومون بإسعافهم ولا علاجهم ولا نقلهم لمستشفى أو مركز رعاية طبية، بل يتركون لينزفوا ويضطر آخرون من طالبي الطعام المجوعين والمجهدين لمحاولة إيصالهم للمستشفى البعيدة عن مراكز ما يسمى بالمساعدات، و بما هو متاح لديهم من وسائل شحيحة كالعربات البدائية او يضطرون لحملهم بأيديهم وقطع مسافات طويلة مجهدة، وقد يؤدي ذلك لموت المصاب، أو تخلي المسعف عن حزمه الغذائية ليتمكن من حمل المصاب على أمل إنقاذ حياته، أو التأخر في علاجه أو الزيادة من معاناتهم جميعا في أحسن السيناريوهات.

في غضون ذلك، أقر التحالف الأمريكي الإسرائيلي ضمنيًا بمحدودية عمل مؤسسة غزة الإنسانية وتسمح الآن لعدد محدود من الشاحنات بتفريغ المواد على الجانب الغزي من معبر كيرين شالوم. ووفقًا لبيان صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في 28 مايو/أيار، فلم يتم توزيع معظمها داخل غزة بسبب رفض جيش الاحتلال الإسرائيلي ضمان أمن العاملين في المجال الإنساني بين المعبر ومواقع التوزيع (صحيفة عربي نيوز ،2025)، فضلا عن السماح للمستوطنين بالتعدي والاتلاف.

ولمنع تفاقم الأزمة الإنسانية طرحت المنظمات الانسانية الدولية ما يلي: (دومينيك ،2025)

1. السماح الفوري للأونروا لإدارة مراكز توزيع الغذاء والمساعدات الإنسانية.
2. الحفاظ على التركيز الدبلوماسي وعلى وقف إطلاق النار الذي من شأنه تحرير الرهائن من الجانبين، وإنهاء الحرب، وتوفير نظام حقيقي فاعل لوصول المساعدات الإنسانية.
3. حث الاحتلال الإسرائيلي على تسهيل إجراءات ووصول المنظمات الإنسانية لتقديم المساعدة التي تشتد الحاجة إليها على نطاق واسع، ولأكثر الفئات ضعفًا، وتوفير الحماية لهم.
4. تعزيز الشفافية والرصد الفعال لجميع المساعدات التي تدخل غزة، وذلك لإجراء تقييم موضوعي للمساعدات التي تُحوّل إلى المقاومة الفلسطينية (إن كان ذلك صحيحا أصلا)، واقتراح استجابات مناسبة لمنع مثل هذه التحويلات، بدلا من تجويع المدنيين.
5. استخدام آلية صندوق الإغاثة الإنسانية العالمي كمورد إضافي لتلبية احتياجات السكان المدنيين، شريطة التزامها بالمبادئ الإنسانية المعترف بها، وشفافيتها في إدارتها وتمويلها.
6. الاعتراف بأن أزمة المساعدات الإنسانية في غزة لن يتم حلها خلال أيام أو أسابيع أو أشهر من دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ - وبالتالي فإن التمويل القوي والتيسير الدبلوماسي المستمر بين الجيش الإسرائيلي المتحكم في غزة والمجتمع الدولي أمر ضروري لضمان استمرار تدفق المساعدات الإنسانية.

مع الفشل الواضح لتلك المؤسسة في تقديم أي عمل إغاثي إنساني حقيقي، ومع وضوح رضوخها التام للسياسة الإبادية للجيش المحتل، ومع تعالي الصيحات من المنظمات الحقوقية والتقارير الموثقة بشأن انتهاكاتها لحقوق الإنسان وتسببها في مقتل وإصابة آلاف الفلسطينيين المجوعين من بينهم أطفال ونساء، فلا يبدو أن هناك أي مقومات لبقاء هذه المؤسسة سوى فرضها بالقوة من قبل جيش الاحتلال وأمريكا الذين أكدا في أكثر من مناسبة وفي تصريحات رسمية موثقة نيتهما إفراغ غزة من الفلسطينيين بأي ثمن وإكمال ما بدأه مجرم الحرب المطلوب اعتقاله من قبل المحكمة الجنائية الدولية (ICC) بنيامين نتنياهو، منذ نوفمبر 2024، وفي غياب المحاسبية وسلطة القانون الدولي والإشراف الأممي.

المطلب الثالث: الفرض بالقوة وتعطيل البدائل

في ظل التحكم في المعابر البرية والجوية والبحرية التي من الممكن أن تدخل الإغاثات الإنسانية للشعب المجوع، وإغلاقها غير القانوني بصورة متواصلة ودون هدنة منذ مارس 2025، استكمالا لتجويعه المتقطع منذ اثنين وعشرين شهرا، مع تدمير مصادر الغذاء من مزارع وماشية ومنع الصيد البحري وتهجير المواطنين الفلسطينيين من قراهم وبيوتهم ومقومات الحياة الإنسانية لنحو عامين، حتى مات أطفال جوعا

وظهر الأطفال والكبار في صورة عظم وجلد وقد ذاب العضل واللحم بفعل التجويع الطويل، وليس أمام الناس من فرصة للحصول على الطعام سوى مراكز هذه المؤسسة رغم أن القتل مصير محتمل مجرب إلا أن الخيار الآخر هو الموت جوعا، والأسوأ منه موت أطفالهم جوعًا.

وبحسب تقرير أممي (ReliefWeb، 2025) يُجبر اليأس الناجم عن فقد الغذاء وضروريات الحياة الأخرى الفلسطينيين على التوجه إلى مواقع "المؤسسة" وقوافل المساعدات الإنسانية، على الرغم من مقتل 1054 فلسطينيًا على يد الجيش الإسرائيلي في غزة بين 27 مايو و21 يوليو أثناء محاولتهم الحصول على الغذاء.

الآليات الأخرى للإغاثة في المقابل تم وقفها أو تدميرها عبر الترهيب والاعتداءات والقتل والقصف وكل أنواع الإرهاب، بل إن موظفي الأمم المتحدة يتم استهدافهم وقتلهم دون محاسبية أو ردع. وأجبر أي مقدم للمساعدات للخضوع لما يفرضه الاحتلال الإسرائيلي عبر تحكمها في المعابر وطرق مرور الشاحنات الإغاثية حتى أن حوادث عديدة وثقت اعتداء المستوطنين على القافلات الإغاثية وإتلاف الطعام قبل وصوله للمعابر البرية، بتسهيل أو تجاهل أو دعم من الجيش الإسرائيلي. ووصف رئيس مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) ما يجري في فلسطين أنه هندسة مخطط لا يفي عمدا بالحد الأدنى من الاحتياجات الإغاثية وفق القانون الدولي ما يعني اعتراف لمأسسة عرقلة إيصال المساعدات الإغاثية عبر المؤسسة المدعومة أمريكيا المنشأة أساسا لتنفيذ ذلك المخطط (الأمم المتحدة، 2025، يونيو 1). ووفق التقييم الأممي من قبل أوتشا فالعراقيل للعمليات الإغاثية في غزة هي الأسوأ على الإطلاق عبر تاريخ اللاستجابات الإنسانية عالميًا، فالمحتل فرض إغلاقا وسيطرة مشددتين حتى بات ما يدخل لغزة لا يتعدى " مجرد التغذية بالتنقيط إلى منطقة على شفا مجاعة كارثية"، فضلا عن تعقيدات وعراقيل مصطنعة تحتم الحصول على وابل من الموافقات الإسرائيلية من جهات مختلفة، فضلا عن ممارسة سياسة متعنتة لسحب أي تصريحات ممنوحة دون الالتزام بتقديم مبررات (الأمم المتحدة، 2025، مايو 30).

ولإحكام السيطرة على الطعام في غزة وإجبار الناس على التوجه إلى المراكز الأربعة التابعة للمؤسسة المشبوهة، يقوم الاحتلال الإسرائيلي بعرقلة بل الاعتداء على أي محاولات لإيصال الغذاء لغزة، كما تم مع سفينة الإنقاذ (Conscious) في مايو 2025 إذ تم قصفها عبر المسيرات (drones) قريبا من مالطة ، والسفينة (Madleen) والتي تم اقتحامها واختطاف النشطاء العالميين عليها في المياه الدولية قرب غزة في يونيو، ثم السفينة (Handala) والتي تكرر معها سيناريو السفينة الثانية مع فارق الاعتداء الجسدي الوحشي على الأخص على أحد أفرادها من ذوي البشرة السمراء في ممارسة عنصرية صارخة (FFC, 2025). وفي سبتمبر انطلق أسطول عالمي من أكثر من 40 دولة يرفع أعلامها، وقام جيش الاحتلال بصورة لا قانونية باعتراض جميع السفن في المياه الإقليمية واختطاف وحجز جميع ركابها ال 462 من النساء والرجال، ومن بينهم دبلوماسيون وأعضاء برلمانيون، تم انتهاك حقوقهم الإنسانية بوسائل إجرامية وسرقة كل شيء لديهم بما فيه ملابسهم، قد تم توثيق ذلك ورفع قضايا جنائية عالميا ضد الاحتلال بشأن ذلك (GSF, 2025). جميعها منعت من الوصول إلى غزة وتحقيق هدفها في فتح ممر بحري للمساعدات الإنسانية لتوفير تركيبات حليب الأطفال لإنقاذ حياة أطفال غزة الرضع المجوعين، وايصال بعض الطعام والشراب والدواء والحاجات الأساسية للشعب المحاصر الذي يتضور بل ويموت جوعا والمحروم من كل شيء. وقد تمت الجرائم، ضد سفن الإغاثة ودعم صمود شعب يذبح، بدعم إعلامي وسياسي أمريكي وأوروبي، إذ لم يتم اتخاذ أي إجراء ضد انتهاك القانون الدولي والاعتداء الإرهابي بالمسيرات في الإقليم الأوروبي على السفينة الأولى وشفن أخرى بعدها رغم وجود قرائن واضحة حول مصدر الاعتداء، بل تم شن حملات إعلامية ضد بعض الحقوقيين على متن سفن الإنقاذ لتشتيت الانتباه عن الجرائم المرتكبة في غزة وعن جريمة الاعتداء على سفينة انقاذ عالمية مسالمة واختطاف ركابها من المياه الدولية. ومن أمثلة ذلك: التعريض والاستهزاء ببطلة المناخ غريتا تونبرغ، والتي فقدت كل الدعم الإعلامي السابق الذي كان يلازمها لسنوات في كل فعالياتها في الشوارع والامم المتحدة، فبمجرد وقوفها من الشعب المحاصر المجوع في غزة انفض الاعلام عنها، بل وتحولت إلى هدف لحروب تشويه إعلامية، لمنع وصول صوتها للعالم بشأن التجويع حتى الموت في غزة وبشأن فشل ما يسمى بمؤسسة غزة الإنسانية في إغاثة الأطفال المجوعين أو تقديم مساعدات إنسانية حقيقية.

المطلب الرابع: قصص موثقة مروية من أهل غزة

وفي ظل التجويع الوحشي المتواصل بلغ الأمر أن يعيش فلسطينيون بالكاد على الماء والملح فقط، كما في حالة الحاجة المسنة جميلة ضاهر (76 عاما) للتعامل مع الدوار والغثيان وعدم الاتزان المرتبط بالتجويع الممنهج (الجزيرة نت، 2025، يوليو21). وتذكر صحافية مهجرة من جباليا إلى دير البلح أن حالها أفضل من غيرها لوجود مدخول بسيط من عملها الصحافي، ومع ذلك فهي لا تستطيع دائما توفير الحد الأدنى من حاجة الطحين لعائلتها، حيث تحصل على رغيف او نصف رغيف في اليوم لغلاء الأسعار الفاحش بسبب استيلاء العصابات المسلحة على مساعدات ما يسمى بمؤسسة غزة الإنسانية والاتجار بها، مبينة أنها وأهلها لا يقتربون من مراكز تلك "المؤسسة" تجنبا للاعتداء والقتل فضلًا عن أن "المحظوظين" الذين ينجون من القتل غالبا لا يسلمون من نهب ما حصلوا عليه (الشرق، 2025، يوليو). وتظهر مئات الفيديوهات المسجلة من قبل المواطنين الفلسطينيين في غزة قصصًا أليمة تؤكد هذا الواقع.

في أحد الفيديوهات تصر طفلة صغيرة عمرها أقل من خمس سنوات أن يأخذها أبوها ويذهبا لمراكز توزيع الطعام لأنها جائعة جدا ويحاول هو أن يشرح لها أنهم سيطلقون النار عليهم ويقتلونهم فترد عليه بأنها تريد الذهاب رغم ذلك لأنها جائعة. وفيديو آخر لأم مريضة (صفاء الفراماوي) معها ابنة صغيرة في جسدها شظايا من بينها واحدة في الكبد لم تتم إزالتها، وتشرح وهي تبكي أنها ذهبت لمركز توزيع الطعام التابع للمؤسسة المرة الاولى مع ابنتها الكبرى وقام جندي من جيش الاحتلال الإسرائيلي بإطلاق النار على رأس ابنتها وقتلها أمامها حتى دخلت صدمة نفسية قاسية وقررت عدم الاقتراب من هناك، ولكن لاشتداد المجاعة ووجود أطفال صغار آخرين وزوج مريض اضطرت بعد شهر لأخذ البنت الثانية معها والذهاب إلى مركز للمؤسسة من جديد، من بعد صلاة الفجر مستبشرة أنهم أخبروها أن تنتظر ليعطوها المساعدات، فانتظرت لساعات

وكل ما حصلت عليه انهم قاموا برش رذاذ الفلفل عليهم وفتح النار حتى أصيبت الصغيرة بكل تلك الاصابات وعادوا دون اي طعام. المؤلم أيضا أن الأم تظهر في الفيديو مع ملابس جديدة لابنتها الشهيدة وقد قررت بيعها لشراء شيء يقلل جوع أسرتها ولو لوقت قصير (قدس نيوز، 2025 أغسطس 2). والقصص كثيرة جدا لامتهان الكرامة الإنسانية وتعمد استكمال الممارسات الإبادية والوحشية السادية ضد الأطفال والنساء والرجال مستغلين حضورهم وتجمعهم لانتظار الطعام. وقد صرح مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة عن رعبه حيال تكرر إطلاق النار وقصف المدنيين أثناء سعيهم للوصول للطعام داعيا الاحتلال الإسرائيلي لوقف استخدام القوة المميتة التي تورطه في جرائم حرب بموجب القانون الدولي (الأمم المتحدة، 2025، يونيو 18).

المبحث الرابع: استخدام المساعدات الإنسانية الإغاثية كسلاح حرب وذريعة للاحتلال

في التاريخ أمثلة كثيرة على توظيف القوى الكبرى الخطاب الإنساني لتلميع صورتها إعلاميا، مع تغليف انتهاكاتها لحقوق الإنسان بغطاء أخلاقي مزيف مثل "التعامل الانساني مع الازمة"، ليتم استغلاله ذريعة للاحتلال وتحقيق المصالح (مكتب الامم المتحدة، 2025). ويتضح ذلك في تصريحات مفضوحة للاحتلال الإسرائيلي حول نية احتلال قطاع غزة بينما تحكم وجودها العسكري، متزامنا مع رفض السماح بدخول المساعدات حتى تتمكن من السيطرة على توزيعها بذريعة خوفها من وصولها للمقاومة الفلسطينية (مصطفى، جهاد؛ هشام،2025). وفيما يلي بيان للأهداف الخفية الحقيقية لفرض "المؤسسة" على العمل الإغاثي.

المطلب الأول: الأهداف الحقيقية للمؤسسة

إن من أهم الأهداف غير المعلنة للإتيان بمؤسسة إغاثية حليفة للاحتلال هو تجيير غطاء المساعدات الإنسانية والإغاثية كسلاح حرب ضد من يفترض مساعدتهم وإغاثتهم وكمسوغ وذريعة للاحتلال وملمع لصورته أمام العالم (وليد ،2025) الذي بدأ في مساءلته. وكذلك كحجة لمنع المساعدات الإغاثية الحقيقة، وبالتالي الاستمرار في خطة التجويع حتى الموت والإبادة دون مضايقات وملاحقات قانونية ومجتمعية. وفيما يلي أهداف ذلك الاستغلال:

1. **المساعدات كأداة للسيطرة والتحكم:** بعد إيصال شعب بأكمله إلى حافة الانهيار جوعا ونزوحا متكررا وحرمانا من الاحتياجات الأساسية، يتم التحكم في خيار إنقاذ حياة شعب مجوع أو تركه يموت جوعا عبر التحكم في دخول المساعدات الإغاثية كما ونوعا وتوقيتا إلى غزة، ثم التحكم في توزيعها، من خلال قرار قي يد سلطة الاحتلال وحدها، ليكون المحتل الذي يشن حرب الإبادة على غزة منذ نحو عامين دون هوادة، هو المتحكم الوحيد في الطعام الإغاثي.
2. **التخلص من المنظمات الإغاثية الحقيقية الفاعلة:** بعد حروب إعلامية وسياسية مدعومة لوقف الدعم نجح الاحتلال الإسرائيلي بالقوة العسكرية والسياسية العالمية في وقف عمل كل المنظمات الانسانية العالمية العاملة في غزة أو شل حركتها أم ترهيبها أو إضعافها، حيث تم استهداف أو تجريم منظمات مثل "أونروا"، واتهامها بأنها تدعم "الإرهاب"، بهدف تجفيف مصادر الدعم الإنساني للفلسطينيين ووقف المؤسسات الإغاثية الحقيقية الخبيرة والقادرة على إغاثة الشعب المجوع، ومن ثم إخلاء المكان لمؤسسة غزة لتكون الأمل الوحيد للمواطنين المجوعين في الحصول على طعام، أي طعام وبأي شكل.
3. منع المنظمات المحايدة أو المستقلة التي بالداخل من استلام المساعدات الإغاثية ومنع التي بالخارج ولديها المساعدات الإغاثية من الدخول إلى غزة أو إيصال قوافلها أو حزمها الغذائية الإغاثية إلى تلك المنظمات أو إلى الذين هم بأمس الحاجة لها من الأطفال والنساء والرجال المجوعين والمرضى والمصابين.
4. **استغلال المساعدات لفرض أجندة الاحتلال:** التحكم في وصول المساعدات للمدنيين المجوعين وربطه بشروط كالقبول بسياسات يفرضها الاحتلال مثل نبذ المقاومة وخيانتها، أو الاعتراف بالاحتلال كأمر واقع.
5. **تسليح الطعام:** استغلال الطعام لفرض وجود العصابات المحسوبة على الاحتلال وتقديمها كحكومة ظل أو كمتحكم في حصول البعض دون غيرهم على الغذاء، وفي نهب المساعدات وبيعها بأسعار فلكية، وفي التحكم عبر السلاح في حياة الشعب المجوع والمنهك.
6. **الإهانة والإذلال والتشفي:** لعدم وجود بديل يضطر رب أو ربة الأسرة أو الأطفال للتوجه إلى مراكز توزيع الطعام أو ما يسميه أهل غزة (المساعدات) والبقاء جلوسا أو في أوضاع يحددها جيش الاحتلال الذي يدير مراكز المؤسسة والبقاء هناك دون حراك لساعات حسب مئات الشهادات من الناجين، فضلا عن تعرضهم للإساءات اللفظية والجسدية فتتحول المساعدات الإنسانية الإغاثية من أداة دعم وحماية إلى سلاح يُستخدم ضد السكان المدنيين ومبرر لإذلالهم وانتهاك كرامتهم وحقوقهم الإنسانية.
7. **تفريغ الصراع الاسرائيلي الفلسطيني من محتواه:** حيث يقوم الاحتلال الاسرائيلي بتحويل القضية الفلسطينية وحرب الصمود الوطني الفلسطيني إلى مجرد مشكلة طعام تحل بتوفير مساعدات إنسانية، مختزلة بذلك أبعاده الحقوقية والقومية السياسية والتاريخية لتتحوّل القضية الفلسطينية من قضية تحرر وطني إلى مجرد أزمة إنسانية. فيتم تقديم المساعدات كبديل للحقوق المشروعة مثل: حق العودة، وحق الحرية، وحق السيادة. وتحويل الشعب الفلسطيني إلى أفراد متلقية دائمة للمعونات بدل أن يكون شعبا واحدا مترابطا منظما عبر مؤسساته الداخلية يدير نفسه واحتياجاته ومجتمعاته، ويلعب دورًا فاعلًا مدروسًا موحدًا في تقرير حق مصيره، وتحقيق مطالبه في الحرية والكرامة (Al-Muhannadi & Buheji, 2024a؛ منى، 2025).

8. تزييف وتلميع صورة الاحتلال من متسبب في معاناة الشعب الفلسطيني بما في ذلك حرب الإبادة والتجويع حتى الموت، إلى مقدم لتلك المساعدات الإنسانية.

9. **امتصاص الغضب الدولي:** مع نمو الغضب الشعبي العالمي في كل مكان من العالم بما في ذلك القارة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية أكبر حلفاء الاحتلال، استغل الاحتلال المتهم بارتكاب إبادة جماعية وتطهير عرقي الأعمال الإنسانية ليقدم نفسه كراع لمشروع اعادة الاعمار وتقديم المساعدات عبر إجراءات شكلية مثل السماح لبعض المساعدات بالمرور أحيانا، مع تبني المؤسسة المحسوبة على العمل الإغاثي والتي بدورها تنشر أرقامًا مزيفة حول المساعدات ومبادرات ومشاريع تنموية بإيعاز وتحت إشراف الاحتلال (Tammy,2025)

10. يروج الاحتلال على أنه يساهم في تحسين حياة الناس بينما هي يبقي السيطرة قائمة ومحكمة كأداة ناعمة لشرعنة الاحتلال، وتجميل صورته، وإبقاء المجتمعات المحلية الفلسطينية تحت هيمنته الاقتصادية والسياسية فضلًا عن العسكرية.

11. **التجسس:** يستغل الاحتلال المساعدات الإنسانية كغطاء ومبرر لاكتشاف مواقع الأنفاق والمواقع الاستراتيجية للمقاومة والوصول إلى من يرغب في تصفيتهم كالأطباء والإعلاميين، لذلك لا يقتصر استخدام الخطاب الإنساني على تبرير الحصار أو الاحتلال، بل يتعداه إلى تسويغ عمليات عسكرية واستخباراتية داخل المناطق المدنية، بذريعة "إدخال المساعدات" أو "تفقد الأوضاع الإنسانية". (معهد العربية للدراسات، 2025).

12. **استغلال المعلومات الاستخبارية:** المعلومات الاستخباراتية والتجسس من الممكن استغلاله لاحقًا في ضربات عسكرية، أو لتبرير اجتياح بري، أو لتجريم الحراك الفلسطيني أمام المجتمع الدولي. او قد تشكل المساعدات الانسانية أداة اختراق معلوماتي من خلال الطائرات المسيّرة أو أجهزة مراقبة مدسوسة في المعدات (Jessica,2025).

كل ما ذكر أعلاه يخالف مبادئ حيادية المساعدات الإنسانية الإغاثية مثل خلوها من التوظيف السياسي والعسكري، والتزامها بالمساعدات الإنسانية وتحفيف معاناة الضحايا، فضلا عن الشفافية والمحاسبية.

المطلب الثاني: ملخص نتائج عمل المؤسسة

وقد تناولت الدّراسة استخدام المساعدات الإنسانية الإغاثية كسلاح حرب لتكريس الاحتلال وجرائمه عبر ما يسمى بمؤسسة غزة الإنسانية، موضحة أن ما أعلن كمراكز توزيع المساعدات الإنسانية وكذلك الطرق التي تسلكها القافلات الإغاثية في قطاع غزة شكلت مراكز ترهيب وتنكيل وخطف وتقتيل وتعامل مهين غير إنساني، ويشف عن آلية ممنهجة مكررة تستهدف الشعب المجوع بدلاً من تقديم الإغاثة الملحة لأفراده، ما جعل من هذه المواقع مصائد موت وتنكيل لا مراكز إغاثة. وناقشت الدراسة الشكوك المنطقية التي تحوم حول ما يسمى بمؤسسة غزة الإنسانية مبينة أنها أمريكية المنشأ ومدعومة من الرئيس الأمريكي الذي أعلن في مناسبات عدة نيته إفراغ غزة من أهلها واحتلالها وتحويلها إلى منتجعات وأعمال استثمارية (Reuters, 2025; CNN, 2025, Feb). وتعمل "تلك المؤسسة" جنبا إلى جنب الاحتلال وقد افتضح أمر الاستثمارات الأمريكية فيها فضلا عن آليات عملها التي تفتقر إلى الأسس الإنسانية والخبرات الإغاثية ويديرها متعاقدون عسكريون يأتمرون بأمر الاحتلال الإسرائيلي ويعدون جيشه الذي يرتكب جرائم حرب ضد الفلسطينيين في غزة "الزبون" الذي عليهم إرضاؤه (Aljazeera, 2025, Aug. 1; BBC News, 2025). كما أوضحت الدراسة الممارسات الصادرة عن المؤسسة المذكورة والتي اتسمت باللاإنسانية وبانتهاك كرامة الإنسان واستغلال حاجته الماسة للطعام لاستدراجه إلى فخاخ الموت، وفق تعليمات تضرب بعرض الحائط الاجهاد والمجاعة التي يعيشها الشعب منذ شهور مثل إقامة أربع مراكز فقط يضطر معها المجوعون للمشي من ساعات مبكرة من الصباح لساعات في طرق غير آمنة ومن ثم حمل أثقال على أجسادهم المنهكة للعودة في حال كانوا من المحظوظين الذين حصلوا على الطحين ولم تتم إصابتهم بالنيران المفتوحة والمسيرات وقصف المدافع أو رصاص القناصة، أو سرقة ما حصلوا عليه من قبل العصابات المسلحة التي يدعمها الاحتلال. ناهيك عما يمثله ذلك من انتهاكات خطيرة لأبسط مبادئ القانون الإنساني الدولي، الذي يُلزم الاحتلال الإسرائيلي، كقوة احتلال، بتسهيل إيصال الغذاء والمساعدات الإنسانية إلى المدنيين الخاضعين للاحتلال، وعدم استهدافهم أثناء محاولتهم الوصول إليها.

وبينت الدراسة أنه ومع مسؤولية الاحتلال الإسرائيلي عن تجويع الغزيين وعن وقف عمل وكالات المساعدات الإنسانية الحقيقية القادرة على إغاثتهم مثل أونروا، وقيام الاحتلال بإحلال المؤسسة المشبوهة مكانها، فقد استغل الاحتلال كل ذلك لتلميع صورته مع حليفته الولايات المتحدة الأمريكية ونشر أكاذيب حول توزيع مئات الآلاف من المساعدات يوميا، وحول بروبغندا عدم وجود مجاعة جائعين في غزة من الأساس.

وأوضحت الدراسة أن الاحتلال الإسرائيلي استغل المساعدات الإنسانية الإغاثية ليس كوسيلة إغاثة أو دعم للمدنيين المتضررين، بل كسلاح تكتيكي يخدم أجندته الاستعمارية السياسية والعسكرية، بحيث تتحول المساعدات الإنسانية، في هذا السياق، من فعل تضامن إلى أداة تلاعب وتطبيع مع واقع الاحتلال، ليظهر نفسه أمام المجتمع الدولي مزودا للرعاية أو الطرف الأكثر إنسانية لينفي تسببه من الأساس في الأزمة الإنسانية والتي أوصلت الفلسطينيين إلى متلقي مساعدات يضطرون اضطرارًا إلى الذهاب إلى مراكز المؤسسة المشبوهة رغم علمهم أنهم قد يكونون من ضمن المصابين أو المقتولين ذلك اليوم في مراكز المؤسسة القاتلة، وذلك بسبب عدم وجود أي بديل آخر إما المجازفة بأرواحهم للحصول على فتات الطعام أو الموت جوعا. ومن ثم التحكم في تلك المساعدات لزيادة معاناتهم لاستمرار ممارساته الإبادية والممتهنة والمستهدفة للشعب الفلسطيني الأعزل القابع تحت نيران الاحتلال وتسلطه على كل مجريات الحياة.

وبينت الدراسة بعض الاهداف الحقيقية في استخدام المساعدات في قطاع غزة كأداة للسيطرة والتحكم وللتجسس لاكتشاف الانفاق ومواقع استراتيجية للمقاومة الفلسطينية، وكذلك لتفريغ الصراع الاسرائيلي الفلسطيني من قضيته الحقيقية وهي التحرر الوطني وتحويله إلى مجرد أزمة إنسانية واقعة، وإبعاد الأضواء عن المتسبب الحقيقي فيها، بل تلميعه وتسليط الضوء عليه كمقدم مساعدات إغاثية بدلا من ذلك.

الخاتمة:

شكلت خاتمة الدّراسة حصيلة النتائج التي تمثل الإجابة عن أسئلة الدراسة بالإضافة إلى تقديم مجموعة من التوصيات، وفق الآتي:

أولًا: نتائج الدراسة

1. أوضحت الدراسة الشبهات والتساؤلات المريبة حول ما يسمى بمؤسسة غزة الإنسانية، خالصة بأنها لا تمت للعمل الإنساني الإغاثي بصلة سوى اسمها المزعوم.
2. بينت الدراسة أن الاحتلال غرس تلك المؤسسة في غزة تحت حمايته وتحكمه بعد أن حارب وأضعف وأوقف (منتهكا القانون الدولي والأعراف الإنسانية) عمل الكيانات الإغاثية الحقيقية والفاعلة الأممية منها والعالمية المعروفة مثل المطبخ المركزي العالمي والمجتمعية مثل التكايا، ومنع المساعدات الأممية والدولية والفردية من الدخول للشعب المجوع لشهور واعتدى على السفن الإغاثية العالمية مثل مادلين وحنظلة وكونشيس (FFC) في المياه العالمية، ليفسح بذلك المجال لفرض "المؤسسة" على الشعب المجوع كخيار وحيد للوصول للطعام.
3. أكدت الدراسة أن نقاط توزيع المساعدات لما يسمى بمؤسسة غزة الإنسانية والطرق التي تسلكها قوافل الإغاثة في قطاع غزة فشلت فشلا ذريعا في تقديم الإغاثة والمساعدات الإنسانية الأساسية والعاجلة وفق أسس وممارسات الأعمال الإغاثية الإنسانية وأن آليات عملها أقل ما يقال عنها أنها محكومة بالفشل منذ البداية.
4. فشل "المؤسسة" التي جعل منها الاحتلال الكيان الوحيد المسموح له بالعمل في الأعمال الإغاثية في غزة أدى إلى تفاقم الوضع الكارثي للمدنيين في غزة لاسميا الفئات الأضعف والأكثر عرضة للتأثر بالحرمان من الطعام والشراب والرعاية الصحية مما ضاعف الحالات المرضية والانهاك والموت جوعا حتى بلغ عدد من مات جوعا 222 من بينهم 101 طفلا (قبل الانتهاء من البحث الأول)، بينما تم تأكيد أن غزة في حالة مجاعة (Famine) من قبل الأمم المتحدة وأنها أكثر المناطق جوعا في العالم.
5. وجدت الدراسة أن الآليات التي اعتمدتها المؤسسة (مثل تقليل عدد مواقع المراكز والتحكم العشوائي في إغلاقها وفتحها وطرق التعامل مع المدنيين الساعين للحصول على المساعدات) قد فاقم معاناة شعب يتعرض للإبادة الجماعية وكان شريكا في زيادة وتيرة وعدد ضحايا الحرب والتجويع، مثل إجبار المجوعين والمرضى على المشي لساعات والانتظار لساعات مع احتمال عدم حصولهم على أي طعام بل وتعرضهم للهجوم والإصابات والقتل.
6. بينت الدراسة أن الاحتلال الإسرائيلي من خلال ما يسمى بمؤسسة غزة الإنسانية استخدم تجمعات المساعدات الانسانية كأداة للإذلال وامتهان الكرامة الإنسانية للنساء والرجال والأطفال في قطاع غزة بما يعد انتهاكا واضحا للأسس الإغاثية والإنسانية والقانون الدولي، حتى أن بعض المنظمات الحقوقية أطلقت على المؤسسة اسم "مؤسسة الإذلال" (Humiliation Foundation).
7. بينت الدراسة كيف تم استغلال المساعدات الإنسانية لتحويل مراكز توزيعها وطرق سير قوافلها إلى نقاط إرهاب وإرعاب وممارسات غير إنسانية، حتى وصفت من الكيانات الأممية والحقوقية العالمية بأنها أفخاخ ومصائد للقتل ومد نطاق الإبادة الجماعية والتطهير العرقي ضد المجوعين الباحثين عن الطعام، حتى فاق عدد الضحايا من القتلى 2,500 شهيدًا و18,600 مصابًا.
8. اكدت الدراسة ان الممارسات التي انتهجها الاحتلال الاسرائيلي وما يسمى بمؤسسة غزة الإنسانية تجاه نقاط المساعدات الانسانية شكلت انتهاكًا خطيرًا لأبسط مبادئ القانون الدولي الإنساني جملة وتفصيلًا.
9. بيت الدراسة أن الاحتلال الإسرائيلي و"المؤسسة" معا قاما باستغلال المساعدات الإنسانية الإغاثية ليس كوسيلة إغاثة أو دعم للسكان المتضررين، بل كسلاح تكتيكي يخدم الأجندة السياسية والعسكرية للاحتلال، وأن "المؤسسة" كانت شريكة للاحتلال وتعامله على أنه "الزبون" لخدماتها، وتعمل تحت إمرته.
10. بينت الدراسة أهداف الاحتلال الحقيقية الكامنة خلف غطاء المساعدات الإنسانية للمؤسسة المشبوهة من استغلال وتجيير المساعدات في قطاع غزة كأداة تحكم وسيطرة واستكمالًا لمخططاته الإبادية والممتهنة للشعب الأعزل، وكغطاء ومبرر للتجسس وجمع معلومات استخبارية مثل مواقع الأنفاق ومعلومات عن أفراد يستهدفهم.

ثانيًا: التوصيات

1. الإيقاف الفوري لما يسمى بمؤسسة غزة الإنسانية وإخضاعها للتحقيق والمحاسبية لكل الجرائم التي ارتكبت بناء على عملها في غزة.

2. على هيئة الامم المتحدة إعادة الاعتبار للمؤسسات الأممية (مثل أونروا) في إدارة المساعدات الإنسانية، مع توفير الحماية الدولية لها من محاولات الإقصاء أو التجريم، مع السعي لمحاسبة المتسببين في تعطيل عملها ومنعها في تقديم الإغاثة والتسبب بذلك في موت الأطفال والكبار جوعا وتجويع شعب وتطهيره عرقيا عبر مجاعة مفتعلة كان بالإمكان تجنبها او وقفها.

3. فك الحصار غير القانوني واللاإنساني المطبق على غزة، والإدخال الفوري لمئات الشاحنات الإغاثية يوميا وتأمين سلامتها بإشراف أممي لا يخضع لتحكم الاحتلال وأحلافه، وتسليم أونروا ومنظمات الإغاثة والنظام القائم مثل التكايا المسؤولية التامة لاستلام وتوزيع الإغاثات وتأمين الحماية دون التدخل في عملها أو تسييسه.

4. السماح للمنظمات الدولية العريقة ذات التاريخ المعروف في العمل الإغاثي في فلسطين مثل المطبخ المركزي العالمي واتحاد السفن الإغاثية، وكذلك الدول المتبرعة مثل إندونيسيا والكويت وقطر بإدخال مساعداتها الغذائية والطبية والإنسانية لغزة دون قيد أو شرط، لوقف المجاعة التي بدأت ووقف الابادة الجماعية البطيئة التي زادت وتيرتها والتي يمارسها الاحتلال من خلال التجويع والحرمان من أساسيات الحياة.

5. على الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية في كل مكان إعداد تقارير ورفعها لمحكمة العدل الدولية ومحكمة الجرائم الدولية والسعي بكل وسيلة مشروعة لوقف جرائم الحرب والاستغلال غير الإنساني والمخادع في ومن خلال ما يسمى بمؤسسة غزة الإنسانية، وانتهاكها لأسس العدالة والكرامة الإنسانية.

6. إدخال ممثلين من المحكمة الجنائية الدولية وصحافيين من كل مكان لتوثيق قصص وآثار ممارسات المؤسسة المشبوهة، ونشر ذلك على أوسع نطاق، مع إعداد تقارير موثقة تسلم للمحكمة الجنائية الدولية لشبهة المشاركة في ارتكاب جرائم حرب.

7. على هيئة الأمم المتحدة تشكيل لجنة تحقيق مستقلة بشأن تسييس المساعدات في غزة وتحويلها كأداة لخدمة المحتل بدلا من الضحايا، ورصد وتوثيق وتقييم وتحديد ومحاسبة ممارسات انتهاك المبادئ الإنسانية والقانون الدولي من قبل أي مؤسسات ذات صبغة تجارية أو سياسية أو عسكرية تدعم أجندة المتسبب في الكارثة الإنسانية ضد الضحايا المدنيين.

8. فتح تحقيق عاجل نزيه بشأن كل قتل أو اعتداء تم ارتكابه ومحاسبة المسؤولين في المؤسسة وداعميها والمتحكمين فيها، من خلال منظمات عالمية معروفة مشهود لها بالنزاهة والمهنية مثل محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية.

9. على المنظمات الحقوقية العالمية توثيق الانتهاكات المرتبطة بالمساعدات المشروطة أو المُسيّسة، وإعداد تقارير دورية ترفع للمحاكم الدولية ومجلس حقوق الإنسان، مع إيجاد آليات سريعة للبت فيها وإصدار أحكام نافذة بشأنها.

10. على المنظمات الدولية الانسانية العمل على تحصين العمل الإنساني من التسييس والاستغلال، عبر أدوات قانونية ورقابية وأخلاقية، لضمان ألا تتحول المساعدات من وسيلة لإنقاذ الأرواح إلى وسيلة لدعم جرائم الاحتلال وشرعنته ووسيلة للإبادة الجماعية والتطهير العرقي وانتهاك الحقوق والكرامة الإنسانية.

11. تفعيل آليات رقابية لضمان عدم تكرار سيناريوهات مخادعة قاتلة مثل "مؤسسة غزة الإنسانية" تتربح من الأوضاع الكارثية تحت غطاء المساعدات وتشارك في اضطهاد وإبادة البشر الذين يفترض أنه تقوم بإغاثتهم. ووضع ألية للوقف الفوري لمثل هذه الكيانات بمجرد مخالفتها للمبادئ الإغاثية ولمبادئ القانون الدولي الإنساني، وخاصة الحياد والاستقلال وعدم التمييز. ووضع معايير دولية صارمة للسماح لأي مؤسسة جديدة بالقيام بالأعمال الإغاثية في بلد منكوب لاسميا بالمجاعات والحروب.

12. محاسبة الاحتلال على الإخلال بالتزاماته (ككيان محتل) وفق القانون الدولي، ولمسؤوليته عن جرائم الحرب المرتكبة في حق المدنيين، ومحاسبة شركائه مثل "المؤسسة".

13. وقف حرب الإبادة على الشعب الفلسطيني في غزة من قبل الاحتلال، والتدخل العاجل وتفعيل كل ألليات الأمم المتحدة ومجلس الأمن بما فيها التدخل العسكري ونشر قوات حفظ السلام لإنهاء المحرقة والتطهير العرقي والإبادة الجماعية التي لم تتوقف منذ نحو عامين والتي استخدمت التحكم في الطعام والتجويع سلاحا للإبادة البطيئة المؤلمة استكمالا لقصف البشر والمستشفيات والملاجئ واستهداف الأطفال والخطف والتعذيب الوحشي، واستغلت غطاء المساعدات الإنسانية كأداة لذلك.

المراجع:

أولًا: المراجع العربية:

[1] أرناؤوط، عبد الرؤف (2025). إسرائيل.. تساؤلات عن مصدر تمويل "مؤسسة غزة الإنسانية" المشبوهة، وكالة الاناضول، 31، ايار، تركيا.

[2] بسيوني، محمود شريف (2006). الإطار العرفي للقانون الإنساني الدولي (التدخلات والثغرات والغموض)، القاهرة: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مصر،

[3] جميل أبو خوات (2009). المساعدات الإنسانية دراسة تحليلية في ضوء قواعد القانون الدولي العام، دار النهضة العربية القاهرة، مصر،

[4] الداودي، احمد (2019). القانون الدولي الإنساني والشريعة الإسلامية وحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، المجلة الدولية للصليب الاحمر،1، اب، جنيف.

[5] دومينيك، سوغيل (2025). المنظمات الإنسانية تحذّر من تفاقم خطر المجاعة في غزة، هيئة الاذاعة والتلفزيون السويسرية،15، ايار، جنيف.

[6] صحيفة الشرق للأخبار (2025، يوليو). حكايات تجويع غزة.. الفلسطينيون في "مصيدة الموت".23، تموز، مصر

[7] صحيفة عربي نيوز (2025). الجيش الإسرائيلي يعلن السماح باستئناف إسقاط المساعدات جواً على غزة، و"هدنة إنسانية" محدودة، 27، تموز، الأمارات العربية.

[8] صحيفة عربي نيوز (2025). العفو الدولية تتهم "مؤسسة غزة الإنسانية" بالعمل كـ "أداة في حملة إبادة ضد الفلسطينيين،3، تموز، الامارات العربية.

[9] صحيفة عربي نيوز (2025). حرب غزة: لماذا يتعرض الفلسطينيون من طالبي المساعدات الإنسانية للقتل؟29، حزيران، الامارات العربية

[10] صحيفة عربي نيوز (2025). ما هي مؤسسة غزة الإنسانية المدعومة من الولايات المتحدة وإسرائيل؟30، ايار، الامارات العربية

[11] صحيفة عربي نيوز (2025). تصريحات أممية لا تزال تحذّر من عواقب الجوع في غزة بعد تخفيف إسرائيلي للقيود على دخول المساعدات 28، تموز، الامارات العربية

[12] الصمادي، عثمان (2025). مصائد الموت" قناع إسرائيل وأميركا في تجويع غزة، مركز الجزيرة للدراسات ،4، اب، قطر

[13] عبدلي رانية، حداد محمد (2021). واقع المساعدات الإنسانية خلال النزاعات المسلحة في ظل تطبيق القانون الدولي الإنساني (سوريا أنموذجا) مجلة دفاتر السياسة والقانون، 15 ايار، الجزائر.

[14] اللجنة الدولية للصليب الأحمر (2017). الملحق (البروتوكول الثاني الإضافي إلى اتفاقيات جنيف، 1977، الملحق المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية، جنيف.

[15] مركز استراتيجيكس للدراسات (2025). دور "مؤسسة غزة الإنسانية" في معادلة قطاع غزة ما بعد الحرب، 20، تموز، الاردن.

[16] مركز الجزيرة للدراسات (2024). اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب، 28، ايار، قطر.

[17] مركز الجزيرة للدراسات (2025). إسرائيل و"مؤسسة غزة".. العمل الإنساني في خدمة القتل، 15، تموز، قطر.

[18] مركز الجزيرة للدراسات (2025). فصائل المقاومة: مراكز توزيع المساعدات بغزة مصائد موت تهدف لتصفية القضية، 8، حزيران، قطر.

[19] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (2025). الخطة الأمريكية – الإسرائيلية لتوزيع المساعدات تخالف معايير العمل الإغاثي وتساهم في إخضاع سكان قطاع غزة لظروف معيشية قاسية بقصد اهلاكهم. https://pchrgaza.org/ar/ لخطة-الأمريكية-الإسرائيلية-لتوزيع/. 25 مايو 2025

[20] مصطفى فرحات، جهاد عدلة، هشام ناسيف (2025). الحرب على غزة مباشر. 78 شهيدا وإسرائيل تدرس رد حماس على مقترح وقف إطلاق النار، مركز الجزيرة للدراسات، 5، تموز، قطر.

[21] المطيري، غنيم قناص (2010). آليات تطبيق القانون الدولي الإنساني، "رسالة ماجستير"، جامعة الشرق الأوسط: كلية الحقوق، الاردن.

[22] معهد العربية للدراسات (2025). سموتريتش: المساعدات لغزة خطوة نحو القضاء على حماس، 28، تموز، الامارات العربية.

[23] مكتب الامم المتحدة (2025). غزة. الأمم المتحدة ترفض استخدام المساعدات كسلاح، و"الجوع يدفع الناس لنبش القمامة"6، ايار، واشنطن.

[24] مناع، معين (2025). هذا ما تخفيه إسرائيل خلف السماح بدخول المساعدات، مركز الجزيرة للدراسات، 27، تموز، قطر.

[25] منة الله، محمود احمد (2021). دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني، المركز الديمقراطي العربي، 21، تموز، برلين

[26] منى ابو عمارة (2025). مساعدات لغزة عبر الجو والبر.. سكان محليون يؤكدون المغامرة بحياتهم للوصول إليها، صحيفة عربي نيوز، 28، تموز، الامارات العربية

[27] مينا مونيتر (2025، أغسطس 1). الأمم المتحدة: ارتفاع عدد ضحايا "لقمة العيش" إلى 1373. ا أغسطس 2025.

[28] وليد، حباس (2025). توزيع أو "فن إدارة" المساعدات: كيف يتعامل الجيش الإسرائيلي مع المساعدات الإنسانية في قطاع غزة؟ المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"،26، ايار، فلسطين.

[29] يوسف، أبو وطفة (2025). دخال المساعدات إلى غزة... إطالة أمد الحرب ودعاية مضادة، صحيفة العربي الجديد، 28، تموز، لندن

ثانيًا: المواقع الالكترونية:

[30] الأمم المتحدة (2024). مجلس الأمن يبحث الوضع في غزة عقب مقتل عدد من موظفي المطبخ المركزي العالمي. 4 إبريل 2024. https://news.un.org/ar/story/2024/04/1129851

[31] الأمم المتحدة (2025، مارس). الأمم المتحدة: إغلاق المعابر ومنع المساعدات له عواقب مدمرة على أهل غزة. https://news.un.org/ar/story/2025/03/1139571

[32] الأمم المتحدة (2025، مايو). غزة - أكثر الأماكن جوعا على وجه الأرض وتقارير عن قتلى ومصابين بحثا عن الطعام. https://news.un.org/ar/story/2025/05/1141916

[33] الأمم المتحدة (2025، مايو، 30). الأمم المتحدة: الوضع الكارثي في غزة هو الأسوأ منذ بدء الحرب. 30 مايو 2025. https://news.un.org/ar/story/2025/05/1142021

[34] الأمم المتحدة (2025، يونيو). الأونروا: توزيع المساعدات في غزة أصبح "مصيدة للموت". 1 يونيو 2025. https://news.un.org/ar/story/2025/06/1142066

[35] الأمم المتحدة (2025، يونيو 18). غزة: مكتب حقوق الإنسان يعرب عن الفزع إزاء العنف الدامي في مواقع توزيع الغذاء. 18 يونيو 2025. https://news.un.org/ar/story/2025/06/1142491

[36] أبو النصر، عبد الرحمن (2000). اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين لعام 1949 وتطبيقها على الأراضي الفلسطينية المحتلة. مركز راد الشوا الثقافي، غزة

[37] أطباء بلا حدود (2025). في الشرق الأوسط. "أطباء بلا حدود" تتهم مؤسسة غزة الإنسانية بارتكاب "مجازر" بحق الفلسطينيين وتطالب بوقف نشاطها. 27 يونيو 2025.

[38] أوشا (2025). آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم 302 | قطاع غزة. يوليو 2025. https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-302-gaza-strip. 2

[39] أونروا (2024). كيف أثرت الحرب في غزة على عمل الأونروا، وكيف تتمكن الوكالة من مواصلة دعم ملايين الفلسطينيين رغم التحديات؟ https://news.un.org/ar/story/2024/11/1136401، 7 نوفمبر 2024.

[40] أونروا (2025). مراسيم وقرارات ومواقف وأحكام قضائية صادرة عن جهات عربية، أوروبية، ودولية. في القانون لأجل فلسطين. تقرير المشهد الحقوقي لفلسطين العدد (285) || 15 – 21 يونيو/حزيران 2025. رصد لأهم الإصدارات والنشاطات المتعلقة بـ فلسطين والقانون الدولي على مدار الأسبوع محلياً ودولياً. 15 – 21 يونيو/حزيران 2025 يصدر عن منظمة القانون من أجل فلسطين

[41] تايمز أوف إسرائيل (2025). العشائر في غزة تنفي سرقة حماس للمساعدات، بعد أن أوقفت إسرائيل تسليم المساعدات جزئيا. /العشائر-في-غزة-تنفي-سرقة-حماس-للمساعدا https://ar.timesofisrael.com/

[42] الجزيرة نت (2024). ما الأونروا؟ ولماذا حظرتها إسرائيل؟.. 7 نقاط تشرح الموقف. https://www.aljazeera.net/news/2024/10/31 ما-الأونروا-ولماذا-حظرتها-إسرائيل

[43] الجزيرة نت (2025، يونيو). الطعام فخ للقتل.. شهادات مروعة عن مجازر إسرائيل بغزة. Hear from the former guard blowing the whistle on GHF aid sites in Gaza “I call that a war crim. https://www.aljazeera.net/news/2025/6/3/الطعام-فخ-للقتل-شهادات-مروعة-عن-مجازر. 3 يونيو 2025.

[44] الجزيرة نت (2025، يوليو 21). قصص صادمة لمجوّعين من غزة يعيشون منذ أيام على الماء والملح.

[45] الجزيرة نت (2025، يوليو 29). بيانات تكشف ارتفاع وفيات مراكز المساعدات في غزة 8 أضعاف.

[46] الجزيرة يوتيوب (2025، أغسطس 24). غريفيث: إعلان المنظمة الدولية المجاعة في غزة جاء متأخرا. https://youtu.be/kaxYMO-fnjU

[47] صوت القدس (2025)، اتهامات بجرائم حرب ضد مؤسسة إغاثية: منظمة حقوقية ترفع شكوى للجنائية الدولية ضد "مؤسسة غزة الإنسانية".29 يوليو 2025. https://alaqsavoice.ps/print/216517

[48] قدس نيوز (2025، أغسطس 2). الإنستجرام الرسمي لشبكة قدس نيوز. 2 أغسطس 2025. https://www.instagram.com/reel/DM2dqHKN0JA/?igsh=dmdoNjM2ZTA3ZHQ5

[49] لوموند (2022). وموند: أكبر سجن مفتوح في العالم.. الذكرى الحزينة لمرور 15 عاما على حصار غزة. في الجزيرة نت (2022). لوموند-أكبر-سجن-مفتوح-في-العالم https://www.aljazeera.net/politics/2022/6/20/

[50] المفوضية السامية لحقوق الإنسان (2025، يونيو). غزة: الجيش الإسرائيلي يواصل قتل الفلسطينيين أثناء محاولتهم الحصول على الغذاء. 24 يونيو 2025. جنيف. https://www.ohchr.org/ar/press-briefing-notes/2025/06/gaza-palestinians-seeking-food-continue-be-killed-israeli-military.

[51] المركز الفلسطيني للإعلام (2025، سبتمبر). 83 شهيداً خلال 24 ساعة بينهم 7 من طالبي المساعدات بغزة. 25 سبتمبر 2025. https://palinfo.com/news/2025/09/25/975178/

[52] منظمة العفو الدولية (2024). إسرائيل/الأرض الفلسطينية المحتلة: قانون حظر الأونروا يرقى إلى تجريم المساعدات الإنسانية. 29 أكتوبر 2024. https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2024/10/israel-opt-law-to-ban-unrwa-amounts-to-criminalization-of-humanitarian-aid/

[53] الميزان – مركز الميزان لحقوق الإنسان (2025). الإنسانية في ظل استخدام إسرائيل للتجويع كأداة إبادة جماعية: نمط من حالات الاختفاء القسري في نقاط توزيع المساعدات الإنسانية التابعة لمؤسسة غزة الإنسانية، تقرير منظمات غير حكومية. 5 أغسطس 2025. https://www.mezan.org/403.shtml/post/46748

[54] نيويورك تايمز (2025). نيويورك تايمز: إسرائيل لا تملك أي دليل يدعم اتهامها لحماس بسرقة المساعدات. https://www.youtube.com/watch?v=ZYy6baKgy1E .

ثالثًا: المراجع الأجنبية:

[55] Aljazeera (2025, August 1). Hear from the former guard blowing the whistle on GHF aid sites in Gaza. https://www.aljazeera.com/video/newsfeed/2025/8/1/hear-from-the-former-guard-blowing-the-whistle-on-ghf-aid-sites-in-gaza

[56] Al-Muhannadi, K. & Buheji, M. (2024a). Value-Based Resilience-Stories from Gaza (During War 2023), International Journal of Management (IJM), 15(1),2024, pp. 15-37. DOI: 10.17605/OSF.IO/KP2DX .

[57] Al-Muhannadi, K. & Buheji, M. (2024b). Surviving Despite Intentional Food & Water Scarcity – Cases of Resilience from Gaza (2023-2024). International Journal of Management, 15(6), 65–76. DOI: 10.5281/zenodo.14266476 .

[58] Al-Muhannadi, K. & Buheji, M. (2024c). Keeping the rhythm of employing social problem-solving to sustain resilience –cases from Gaza during genocide (2023-2024). Community Practitioner. 2024 Dec;21(12):1-21. DOI: 10.5281/zenodo.14292319 .

[59] Amnesty International (2025, July) Gaza: Evidence points to Israel's continued use of starvation to inflict genocide against Palestinians. https://www.amnesty.org/en/latest/news/2025/07/gaza-evidence-points-to-israels-continued-use-of-starvation-to-inflict-genocide-against-palestinians/

[60] AOHR (2025). "Gaza Humanitarian Foundation" Must Be Dissolved and Its Administrators Held Accountable. 11 June 2025. https://aohr.org.uk/gaza-foundation-must-be-dissolved-and-its-administrators-held-accountable /

[61] Asi, Y., Mills D., Greenough PG., et al. (2023). 'Nowhere and no one is safe': spatial analysis of damage to critical civilian infrastructure in the Gaza Strip during the first phase of the Israeli military campaign, 7 October to 22 November 2023. Confl Health. 2024;18(1):1-13. doi:10.1186/s13031-024-00580-x

[62] BBC News (2025). Former US Green Beret says Israel committed war crimes at Gaza food distribution site. https://www.youtube.com/watch?v=72aZhsNMOWk. Jul 26, 2025.

[63] Buheji, M., & Al-Muhannadi, K. (2023). Mitigating Risks of Environmental Impacts on Gaza - Review of Precautions & Solutions post (2023War), International Journal of Advanced Research in Engineering and Technology,14(7), 2023, pp. 15-47. https://iaeme.com/Home/issue/ IJARET?Volume=14&Issue=7

[64] Center for Constitutional Rights- CCR (2025, June). Gaza Humanitarian Foundation Potentially Liable for Aiding Israel's War Crimes and Genocide Against Palestinians. https://ccrjustice.org/home/press-center/press-releases/gaza-humanitarian-foundation-potentially-liable-aiding-israel-s-war .

[65] CNN (2025, Feb). Trump describes Gaza as a 'big real estate site' as he doubles down on plans to redevelop the enclave. https://edition.cnn.com/2025/02/09/politics/trump-gaza-real-estate. 9 February 2025 .

[66] Democracy Now (2025, July 29). "Designed as Death Traps": Fmr. Green Beret Who Worked at Gaza Food Sites Reveals Rampant War Crimes. https://www.democracynow.org/2025/7/29/anthony_aguilar_ghf_war_crimes. 29 July 2025 .

[67] EuroMed (2025, July 17). New attack reaffirms Gaza Humanitarian Foundation's role in killing and starvation, underscores need to stop its operations. https://euromedmonitor.org/en/article/6793/New-attack-reaffirms-Gaza-Humanitarian-Foundation%E2%80%99s-role-in-killing-and-starvation,-underscores-need-to-stop-its-operations .

[68] European Center for Constitutional and Human Rights- ECCHR (2025). Human Rights and Legal Organizations Warn Gaza Humanitarian Foundation and Partners of Legal Liability for Complicity with Serious International Law Violations. https://www.ecchr.eu/en/press-release/human-rights-and-legal-organizations-warn-gaza-humanitarian-foundation-and-partners-of-legal-liability-for-complicity-with-serious-international-law-violations/. 23 June 2025.

[69] Fassin D. (2024). The Rhetoric of Denial: Contribution to an Archive of the Debate about Mass Violence in Gaza. J Genocide Res. Published online 2024:1-7. doi:10.1080/14623528.2024.2308941

[70] Fekih-Romdhane F, Jebreen K, Swaitti T, Jebreen M, Radwan E, Kammoun-Rebai W, Nawajah I, Shamsti O, Obeid S, Hallit S. Dying of starvation if not from bombs: assessing measurement properties of the Food Insecurity Experiences Scale (FIES) in Gaza's civilian population experiencing the world's worst hunger crisis. Int J Equity Health. 2025 Mar 20;24(1):80. doi: 10.1186/s12939-024-02365-3. PMID: 40114146; PMCID: PMC11927294.

[71] FFC (2025). Freedom Flotilla Coalition: 2023 – 2025. https://freedomflotilla.org/2024-missions/

[72] FNCL (2025). Gaza Humanitarian Foundation fact sheet. https://www.fcnl.org/sites/default/files/2025-07/Gaza%20Humanitarian%20Foundation%20fact%20sheet.pdf

[73] GSF – Global Sumud Flotilla (2025). Global Sumud Flotilla Tracker. https://globalsumudflotilla.org/tracker/

[74] Hassoun A, Al-Muhannadi K, Hassan HF,Hamad A, Khwaldia K, Buheji M and AlJawaldeh A (2024) From acute food insecurity to famine: how the 2023/2024 war on Gaza has dramatically set back sustainable development goal 2 to end hunger. Front. Sustain. Food Syst. 8:1402150. DOI: 10.3389/fsufs.2024.1402150 .

[75] Hassoun, Abdo, Hamad, Ahmed, Iriqat, Dalal, Nijim,Mohammed, Bouchikh, Yamina, Buheji, Mohamed, & Aldahdouh, Tahani Z. (2025). The implications of the ongoing war on Gaza for food sustainability. Sustainable Futures, Volume 9. 100473 ISSN 2666-1888 DOI: 0.1016/j.sftr.2025.100473. (https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2666188825000437)

[76] Hortensia, D.T. (2006). The relationship between international humanitarian law and the international criminal tribunals. International review of the red cross,Vol.88, No.861, 2006, p.65.

[77] Human Right watch – HRW (2025, August 1). Gaza: Israeli Killings of Palestinians Seeking Food Are War Crimes. https://www.hrw.org/news/2025/08/01/gaza-israeli-killings-of-palestinians-seeking-food-are-war-crimes

[78] Human Rights Watch- HRW (2025, July 1). Gaza: Starvation or gunfire – this is not a humanitarian response. https://www.amnesty.org/en/latest/news/2025/07/gaza-starvation-or-gunfire-this-is-not-a-humanitarian-response /

[79] IISS (2025). What does Trump's UNRWA aid cut mean for Palestinians and the Middle East?. https://www.iiss.org/ar-BH/online-analysis/online-analysis/2018/09/trump-unrwa-aid-cut ./

[80] IPC (2025, July). IPC ALERT: Worst-case scenario of Famine unfolding in the Gaza Strip. https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_GazaStrip_Alert_July2025.pdf

[81] IPS – Institute of Palestinian Studies (2025). Israel Kills and Seizes Gaza's Donkeys Under the Pretext of "Liberating Them from Slavery". https://www.palestine-studies.org/en/node/1657676. 7 August 2025 .

[82] Jabali, Oqab et al. (2025). Aid as a weapon: the Gaza Humanitarian Foundation. The Lancet, Volume 406, Issue 10507, 1003 – 1004.

[83] Jessica Whyte (2025). In Gaza, we are witnessing what happens when humanitarian aid is militarised, . ABC's Religion and Ethic,4, jun,USA.

[84] Médecins Sans Frontières (2025). The Practical Guide to Humanitarian Law. https://guide-humanitarian-law.org/content/article/3/right-of-access/#:~:text=Rule%2055%20of%20the%20customary,control%2C%E2%80%9D%20while%20Rules%2056%20recalls .

[85] OHCHR (2025 August 5). UN experts call for immediate dismantling of Gaza Humanitarian Foundation. https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/08/un-experts-call-immediate-dismantling-gaza-humanitarian-foundation

[86] Palestinian Center for Human Rights- PCHR (2025). Israel Persists in Genocide and Continues to Kill Starving Civilians and Paramedics. https://pchrgaza.org/israel-persists-in-genocide-and-continues-to-kill-starving-civilians-and-paramedics/. 10 June 2025 .

[87] ReliefWeb (2025, July 2). Palestinians in Gaza continue to be killed by starvation or by bullets from the Israeli military while trying to access food. https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/palestinians-gaza-continue-be-killed-starvation-or-bullets-israeli-military-while-trying-access-food-enar .

[88] ReliefWeb (2025, June 10). Public Statement: This is Not Humanitarianism: Why NEAR Rejects the Gaza Humanitarian Foundation Model. https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/public-statement-not-humanitarianism-why-near-rejects-gaza-humanitarian-foundation-model. 10 June 2025

[89] ReliefWeb (2025, July,22). Palestinians in Gaza continue to be killed by starvation or by bullets from the Israeli military while trying to access food. https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/palestinians-gaza-continue-be-killed-starvation-or-bullets-israeli-military-while-trying-access-food-enar .

[90] Reuters (2025). Trump's Gaza 'Riviera' echoes Kushner waterfront property dreams. https://www.reuters.com/world/us/trumps-gaza-riviera-echoes-kushner-waterfront-property-dreams-2025-02-05/. 5 February 2025 .

[91] Tammy Caner (2025). The Weaponisation of Aid in Gaza As Talks Resume with No Clear Direction,. Institute for National Security Studies (INSS)3 Jul, USA.

[92] The New Humanitarian (2025). Gaza militarised aid plan could implicate humanitarians in Israeli war crimes: UN briefing. https://www.thenewhumanitarian.org/news/2025/05/09/gaza-militarised-aid-plan-could-implicate-humanitarians-israeli-war-crimes-un.

[93] Times of Israel (2025). Over 165 major aid groups call for end to Gaza Humanitarian Foundation operations. July 1, 2025. https://www. timesofisrael.com/liveblog_entry/over-165-major-aid-groups-call-for-end-to-gazahumanitarian-fund-operations /

[94] UN (2025). REPORTED IMPACT SNAPSHOT - GAZA STRIP. https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2025/07/Gaza_Reported_Impact_Snapshot_2_July_2025.pdf. 2 July 2025 at 15:00

[95] UN (2025, August 1). Gaza: Nearly 1,400 Palestinians killed while seeking food, as UN warns airdrops are no solution. https://news.un.org/en/story/2025/08/1165552

[96] UN (2025, July 15). Gaza: 875 people confirmed dead trying to source food in recent weeks . https://news.un.org/en/story/2025/07/1165396 .

[97] UNRWA (2025, August 1). UNRWA Situation Report #182 on the Humanitarian Crisis in the Gaza Strip and the West Bank, including East Jerusalem. https://www.unrwa.org/resources/reports/unrwa-situation-report-182-situation-gaza-strip-and-west-bank-including-east-jerusalem

[98] UNRWA (2025, June). UNRWA Commissioner-General on Gaza: aid distribution has become a death trap. https://www.unrwa.org/newsroom/official-statements/unrwa-commissioner-general-gaza-aid-distribution-has-become-death-trap . 01 June 2025.

[99] WCK (2024). 7 WCK team members killed in Gaza. https://wck.org/news/gaza-team-update. 2 April 2024.

RESEARCH ARTICLE

THE WEAPONIZATION OF HUMANITARIAN AID TO PERSECUTE, OPPRESS, AND EXTERMINATE NATIONS UNDER OCCUPATION: REFLECTION ON GAZA HUMANITARIAN FOUNDATION - 2025

Khawla Al-Muhannadi[1,*], and Rakiz Alarood[2]

[1] *President and Founder, Environment Friends Society and REEM Program for Youth Sustainability Leadership, Bahrain.*
[2] *Director of Cultural and Heritage Affairs in the Greater Karak Municipality, Jorden.*

*** Corresponding author: Khawla Al-Muhannadi; E-mail: 1.efs.bahrain.1@gmail.com**

Received: 01 November 2025 / Accepted 17 November 2025 / Published online: 31 December 2025

Abstract

The study examined the weaponization of humanitarian aid against defenseless communities under siege, to persecute, oppress, and exterminate them according to their occupier's agenda, using the so-called Gaza Humanitarian Foundation as a model. It highlighted the foundation's humanitarian aid distribution protocols and activities, which illustrated violation of the principles of humanitarian work and international law, and involved inhumane conducts, attacks, and heinous crimes. This paper emphasized the significance of humanitarian aid in international humanitarian law amid times of disasters and examined its essence, function, and goals in practice. It studied its weaponization against a starved sieged nation on the verge of collapse, and the manipulation of humanitarian aid as a cover to support and propagate the occupation agenda and narrative. The research illustrated that the distribution centers were weaponized for humiliation, heinous violence and crimes, inhumane conducts, killing and abducting traps, and war crimes against starved and fatigue children, women, and men on the verge of collapse from displacement and deprivation of life essentials. This applies on the routes that relief convoys take, which are all operated and controlled in collaboration with or on behalf by the Zionist occupation. Halting the work of the suspicious institution (GHF) and holding it accountable for all its shameful and criminal practices is the first recommendation of the study and focusing on ending the genocide in Gaza, which is the demanded by UN, most states, and NGOs all over the world. The study recommended strongly setting strict conditions and mandatory protocols for accreditation and work of any relief institution in crisis regions and distressed communities. United Nations and Human Rights higher entities should then take full responsibility in overseeing the execution and monitoring the progress and should not be manipulated by any party, especially the occupying forces and its allies.

Keywords: Genocide under illegal siege; Palestine; Food Weaponization; Aid death trap; War crimes.

كيفية الاقتباس من هذا البحث:

المهندي، خ.، العرود، ر. (2025). "تصيير المساعدات الإنسانية الإغاثية سلاحًا لحرب وقمع وإبادة الشعوب المحتلة (مؤسسة غزة الإنسانية أنموذجا 2025)". مجلّة جامعة عدن الإلكترونيّة للعلوم الانسانيّة والاجتماعية، 6(4)، ص389-409. https://doi.org/10.47372/ejua-hs.2025.4.486

حقوق النشر © 2025 من قبل المؤلفين. المرخص لها EJUA، عدن، اليمن. هذه المقالة عبارة عن مقال مفتوح الوصول يتم توزيعه بموجب شروط وأحكام ترخيص Creative Commons Attribution (CC BY-NC 4.0).